العَدَد السَّادِسُ
السَّنة الثالثة - المجلد الثَّاني

رجب ١٤٤١هـ
مارس ٢٠٢٠م

مجلة التراث النبوي

مجلة علمية نصف سنوية، تعنى بمخطوطات السنة النبوية
وعلومها وما يتصل بها من دراسات

وقف السنة والتراث النبوي

قال رسول الله ﷺ :

«كفى بالمرء إثمًا أن يُحَدِّث بِكُلِّ مَا سَمِع»

رواه مسلم

تَوْثِيقٌ وتَخْرِيجٌ

بابٌ يُعنىٰ بمسائل تخريج الحديث النَّبويّ

والجهود الخاصَّة بتوثيقِ كُتُبِ السُّنَّةِ وسَماعاتِها

منهجية إعادة بناء النص التراثي المفقود

موطأ مالك برواية الشافعي نموذجًا

د. محمد بسَّام حجازي

تمهيد

الحمد للَّه رب العالمين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، سيِّدنا محمد وعلى آله وأصحابه والتابعين.

وبعدُ، فلم يَعُد خافيًا على المُعتنين بالتراث أن الناظر في مصادر التصانيف التي بين أيدينا ومواردها، يقف حزينًا أمام حال المكتبة العربية والإسلامية، فجُملةٌ لا يُستهان بها من تلكم الأُمَّهات والأصول غيَّبها الزمان، وطواها الفقدُ والنسيان، وغدت في حكم ما كان؛ وليس أمام طالبِها ومبتغيها سوى تتبُّع ما فضَل منها هنا وهناك ممّا حفظته هذه المصادر والموسوعات العلمية، على ما نالَها هي أيضًا من تصحيف وتحريف، وسقط وخلل.

ولدى التنقيب في بطون المخطوطات وتضاعيف الكتب يظفرُ الباحث بمنثورات ممّا فقَدَته الأُمّة من عيون آثار السَّلَف، سواء كان جزءًا لطيفًا حُشِي في كتاب، أو نصوصًا متناثرة حفظها أحد الرواة أو الكُتّاب، أو أخبارًا حشَدَتها بعض الموسوعات.

وليس بإمكان جامعها أن يدَّعيَ الإلمامَ التامَّ بالنصِّ المفقود، أو يأمُلَ في استيعاب مادَّته أو استعادتها، وإنما هي محاولة جادّة ومقاربةٌ مُجتهِدة لإعادة بناء نصوص متهدِّمة ولملمة قِطَعِ كتابٍ متناثرة، ونَسجِها على سَمْتِ أصلها ونَسَقِه، بحيث يَغلِب على ظنِّه أنه حصل على قدر صالح من المفقود، فيقدِّمه لنا مولودًا صالحًا من نسل تلكم الأصولِ المنكوبة والرُّسوم الدّارِسة، نواسي به أنفسنا فيما غاب عنّا من تراث الأجداد، ونعزَّى من خلاله ببعضِ ما فقدنا وافتقدنا من آثار الأسلاف ومآثرهم.

وإن النهوض لهذه المُهِمّة لا يقلُّ أهمية عن تحقيق كتب التراث وإخراجها إلى النور، فإن إحياءَ كتابٍ مفقودٍ فيه نفعٌ للمسلمين وإثراءٌ للمكتبة الإسلامية بالأصيل المفيد، **ويظهر أثرُ ذلك في جانبَينِ أساسيَّينِ**:

الأول: إحياء قدرٍ من التراث الضائع، واستخراج مقاطعَ من النصِّ المفقود.

الثاني: استفادة المحقِّقين منه في استدراك ما وقع في بعض أصول الكتب الخطِّيّة من نقصٍ أو سقط، أو خُرمٍ أو طَمْس.

ولم تقتصر تلكم الظاهرة على التنقيب عن المفقود في بطون الكتب وإعادة بناء النصِّ أو ترميم النقص به، بل تعدَّتها إلى العناية بجانب آخر من التصنيف اللطيف، وهو تجريدُ أجزاءٍ متنوِّعة في موضوعات من شتَّى العلوم؛ فظهر لدينا في هذا الفنِّ أنواعٌ من التصنيف:

الأول: تجريد الأجزاء والبحوث واستلالُها من المصادر الأساسية الجامعة، وتقريبُها وتقديمُها:

كصنيع الحافظ ابن حجر في انتقائه لـ«ثُنائياتِ الموطأ»[(١)]، وتصنيفه لكتاب

(١) انظر: السخاوي «الجواهر والدُّرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر» (٢: ٦٦٨)، وبلغتْ عِدّةُ أحاديثها مئةً واثنين وعشرين حديثًا.

«تحرير التفسير من صحيح البخاري» على ترتيب السُّوَر منسوبًا إلى من نُقِل عنه[١]، وما قام به ـ من المعاصرين ـ الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي في كتابه: «معجم غريب القرآن مُستخرَجًا من صحيح البخاري» من تتبُّعٍ لغريب المفردات وترتيبها وعرضها بأسلوب معجميّ.

وكلُّ ذلك يشي برغبة عارمة في تزويد المكتبة الإسلامية وإمدادِها بشتَّى التصانيف ومُختلِف التواليف، وتوجيه الأنظار إلى ما احتوت عليه تلك المصادر والأمهات من الدقائق والنفائس والخبايا.

الثاني: ترميم نصٍّ فُقِد بعضُ أجزائه، أو تتميمُ بحثٍ منقوص:

وهو ما درج عليه كثير من المحقِّقين من جمع ما تناثر من مرويّاتٍ أو أخبارٍ صرَّح ناقلوها بأنها من الكتاب وليست فيه، أو نُقِلت من طريقِ راوي الجزء أو الكتاب، فتكون بمثابة استدراكٍ لما فات المصنِّفَ أو الراويَ من نصوص على شرطه ـ أو حتى من النصوص المنقولة من غير الجزء أو طريقِ راويه ـ عُثر عليها في المصادر والموسوعات العلمية، وإلحاقها كذيل مُتمِّمٍ للكتاب.

فمن ذلك ما قام به الدكتور جمال عزُّون في تحقيقه لكتاب «مناقب الإمام الشافعي» لأبي الحسن الآبُرِيّ (ت: ٣٦٣هـ) من إلحاق مرويّاتٍ وَقَف عليها نُسِبت إلى الكتاب، أو هي من طريق راويه أو مصنِّفه، وليست في جزئه[٢]؛ وكذلك ما ألحَقَه محقِّق جُزأَيْ «مسند أنس» لأبي جعفر الحُنينيّ (ت: ٢٧٧هـ) من مستدرَكٍ التقطه من المصادر الحديثية من طريق راوي الجزء[٣]، وأيضًا جمعُ الدكتور قاسم السامرّائي محقِّق كتاب «الاعتبار لأسامة بن منقذ» بعضَ النصوص الضائعة من الكتاب[٤].

(١) انظر: السخاوي «الجواهر والدُّرر» (٢: ٦٧٦)، قال حاجي خليفة في «كشف الظنون» (١: ٥٥٥): «وجرَّد الحافظُ ابن حجر التفسيرَ من البخاريِّ على ترتيب السُّوَر».

(٢) طبع الكتاب بالدار الأثرية بعمّان سنة (١٤٣٠هـ = ٢٠٠٨م).

(٣) طبع الكتاب بدار المقتبس ببيروت سنة (١٤٣٦هـ = ٢٠١٥م).

(٤) طبعته وزارة الثقافة الأردنية سنة (٢٠٠٩م).

الثالث: إعادة بناء نصٍّ أو جزءٍ أو كتاب مفقود:

فربما حالف التوفيقُ بعضَ الباحثين بورود معظم نصوص الكتاب المفقود في الكتب اللاحقة، فأمكَنَهم تقديمُ صورة عنه قريبةٍ من الأصل؛ وربَّما كانت المُقتطَفات عزيزةً ودون المطلوب، غير أنها تُلقي ضوءًا على طبيعة المادة ومنهج مؤلِّفها، وتساعد في الحُكم عليها ومعرفةِ مدى دقَّتها.

وحسبُنا في هذا المقام ما قام به الإمام البيهقيّ رحمه الله في كتاب «أحكام القرآن» من استقرائه لأقوال الإمام الشافعيّ وآرائه في موضوع ما وانتخابِه لها، ثم جَمعِها في مصنَّف على حدة[1]. فيقولون: «أحكام القرآن للإمام الشافعيّ» جمع البيهقيّ،

---

(١) وللشافعي في الأصل كتاب في «أحكام القرآن» من إملائه، وله ذِكرٌ في غالب ترجماته، وهو الذي ذكره ابن عساكر في «تاريخه» (٥١: ٣٦٣)، فقد روى عن الربيع قال: «سمعتُ الشافعي يقول: لمّا أردتُّ إملاءَ تصنيف (أحكام القرآن) قرأتُ القرآن مئة مرة».

وفي «الانتقاء» لابن عبد البر (ص١٣٣) عن محمد بن عبد الله بن عبد الحكم قال: «سمعتُ من الشافعي كتاب (أحكام القرآن) في أربعين جزءًا»، ونقل عنه البيهقي في غير موضع من كتبه، انظر: «المدخَل إلىٰ كتاب السُّنن» الأرقام (٨٤١ و٩٩٩ و١٠٠٧)، و«السنن الكبير» (١٥٣٠ و١٣٨٠١)، و«رسالته إلىٰ الجويني» ص٨٩، وهي نصوص لا نقف عليها في «أحكام القرآن» للبيهقي، ما يعني أن هذه الاقتباسات ليست من الكتاب الذي جمعه البيهقي، بل من مصدر آخر.

وقال الماوردي في «الحاوي الكبير» (٩: ٢١): «الشافعيّ قال في (أحكام القرآن) من (الأُمّ)..».

وقال الرافعي في «شرح مسند الشافعي» (٣: ٣٥٧): «كتاب (أحكام القرآن) هذا من كتب (الأُمّ)، ضَمَّنه الكلامَ في آيات كثيرة ناطقة بالأحكام الفقهية، وهو في قدر ثلاثة أجزاء»، وهو كتاب فقهي مرتَّبٌ علىٰ أبواب الفقه، لم يُنشر بعدُ كاملًا، وقسم منه مطبوع ضمن موسوعة «الأُمّ» كـ«باب الشهادة في البيوع»، و«باب ما يجب فيه اليمين»، و«جماع عشرة النساء»؛ وتُوجَد منه قطعة صغيرة في المَجمَع العلمي بدمشق برقم (١١٩)، ومصوَّرتها في مكتبة أمّ القرىٰ رقم (٥٠٨) في (١٢) ورقة تشتمل علىٰ بعض أحكام النساء، وبلغني أنَّ له نسخةً تامّة في «المكتبة السليمانية» بإسطنبول، ثم أخبرني الأخ الباحث عبد الله شرف الدين الداغستاني المعتني بآثار الإمام الشافعي أنه وقف علىٰ نسخة تامّة منه ويعمل علىٰ تحقيقه. وانظر تقديم الشيخ الكوثري علىٰ مطبوعة «أحكام القرآن» للبيهقي التي حقَّقها الشيخ عبد الغني عبد الخالق ص١٤، وتعليقة المحقق (٢: ١٩٨).

والواقع أن الكتاب لم يخطَّه الإمام بيده، وإنما هو من تدوين البيهقي[١]، فهو الذي اختار الموضوع، وانتقى له عنوانًا، واختار من أقوال الإمام ما أقام به بنيانَه.

قال الإمام البيهقي في مقدمته: «فرأيتُ من دلَّت الدَّلالةُ على صِحّة قوله، أبا عبد اللَّه محمد بن إدريس الشافعي المطلبي، ابن عم محمد رسول اللَّه ﷺ، قد أتى على بيان ما يجب علينا معرفتُه من أحكام القرآن، وكان ذلك مفرَّقًا في كُتبه المصنَّفة في الأصول والأحكام، فميَّزتُه وجمعتُه في هذه الأجزاء على ترتيب المختصر، ليكون طلبُ ذلك منه على من أراد أيسَرَ، واقتصرتُ في حكاية كلامه على ما يَتبيَّن منه المراد دون الإطناب، ونقلتُ مِن كلامه في أصول الفقه واستشهادِه بالآيات التي احتاج إليها من الكتاب، على غاية الاختصار، ما يليق بهذا الكتاب»[٢].

⊙ **وفي التفسير**: جمعُ الإمام السيوطي لـ«صحيفة علي بن أبي طلحة الهاشميّ» من تفسيرَيِ الطبري وابن أبي حاتم، فحبَّر أربعين صحيفة من رواية ابن أبي طلحة عن ابن عبّاس في التفسير[٣].

---

(١) كما أن المسانيد المنسوبة إلى الإمام أبي حنيفة ليست من تأليفه، وهناك خمسة عشر مُسنَدًا تُنسَب للإمام أبي حنيفة رحمه الله، لكن مع فارقٍ جوهري عمّا ها هنا، فـ«مسند الشافعي» و«أحكام القرآن» وغيرها مُلتقَطةٌ من كتبه، وبالتالي فإن ما يَعنِينا في تخريج مرويّاتها دراسةُ سند الحديث من الشافعي إلى النبي ﷺ كما هي الحال في الكتب السِّتّة وأمثالها من المُصنَّفات المشهورة، أما المسانيد التي أُلِّفت عن أبي حنيفة كـ«مسند الحارثي» و«مسند ابن خسرو»، و«مسند أبي نُعَيم الأصبهاني»، فيَستَدعي أمرُها دراسةَ السَّنَد كلِّه، من مؤلِّف الكتاب إلى أبي حنيفة إلى النبي ﷺ، إذ إن بعض الأحاديث لا تصحُّ عن أبي حنيفة أصلًا، بل إن أَحدَ مَن ألَّف مُسنَدًا مطعونٌ فيه أصلًا، وهو الحارثيُّ السبذموني الملقَّب بالأستاذ، انظر: الذهبي «ميزان الاعتدال» (٤٥٧١)، وابن حجر «لسان الميزان» (٤٤٣٠).

(٢) البيهقي «أحكام القرآن للشافعي» ص٢٨.

(٣) انظر: السيوطي «الإتقان في علوم القرآن» (٢: ٦ و٤٦)، قال ابن حجر في «الفتح» (٨: ٤٣٩): «وهذه النسخة كانت عند أبي صالح كاتب الليث، رواها عن معاوية بن صالح، عن علي بن أبي طلحة، عن ابن عباس؛ وهي عند البخاري عن أبي صالح، وقد اعتمد عليها في صحيحه هذا كثيرًا على ما بيَّنّاه في أماكنه؛ وهي عند الطَّبريّ وابن أبي حاتم وابن المُنذر بوسائطَ بينهم وبين أبي صالح»، قلتُ: غيرَ أن البخاري لا يسمِّيه، فيقول: قال ابن عباس، أو: يُذكَر عن ابن عباس. وللتوسُّع في دراسة هذه الصحيفة يُراجَع تقديم الدكتور محمد كامل حسين لكتاب «معجم غريب القرآن مستخرجًا من صحيح البخاري» لمحمد فؤاد عبد الباقي ص(دي).

⊙ **وفي الحديث:** «مُسنَد خليفة بن خيّاط» للدكتور أكرم ضياء العمري الذي جمع ما توفَّر لديه من مرويّات هذا الكتاب المفقود، وطبَعَها تحت عنوان: «مُسنَد خليفة بن خيّاط: أحاديثُ مجموعة»[(١)]، يقول في مقدِّمة الكتاب: «منذ أن بدأتُ عملي قبل أكثرَ من عشرين عامًا بتحقيق «الطبقات» حاولتُ جمعَ سائر الاقتباسات عن خليفةَ في كُتُبِ التراث المتنوِّعة، سواءٌ كانت في الحديث أو التراجِم أو التاريخ، وبعد أن أثبتُّ الكثير منها في حواشي «الطبقات» و«التاريخ» بقيَت مجموعةٌ طيِّبة من الأحاديث النبوية التي أَحسِبُ أنها من «مُسنَد خليفة بن خياط»، ذلك المُسندِ الذي فُقد فيما يبدو منذ وقتٍ مبكِّر، حيث لا تُشِيرُ كُتُب الفهارس والأثبات والمعاجيم إليه، وأَقدَمُ من أشار إليه ابنُ أبي حاتم الرازيّ، ثم سمّاه من المتأخِّرين إسماعيل باشا البغدادي، ولعله استنَدَ إلى كلام ابن أبي حاتم، ثم لم أَجِد من سمّاه سواهما.

وقد تأخَّرتُ في نشرِ هذه الأحاديث التي خرَّجَتْها أو أَورَدَتْها المصادرُ رغمَ مرورِ عشرين سنةً على جَمعِها، حيث كنتُ آمُلُ الوُقُوفَ على نصوصٍ أخرى أضمُّها إليها، ولكنْ ما أضفتُه لا يتناسب مع مُدّة التأخير، حيث إن المصادر ضَنِينةٌ بأحاديثِ خليفة بن خيّاط، فقد جردتُ كتبًا ضخمةً مثل «السُّنن الكبرى» للبيهقيّ و«شرح السُّنّة» للبَغَويّ فلم أقِف فيهما إلّا على حديثٍ واحد، ومثلَ «المُستدرَك» للحاكم فلم أقف فيه إلّا على ثلاثة أحاديثَ، ومثل «المعجم الكبير» للطبراني فلم أقِف في المُجلَّدات العشرين التي وصلت إلينا منه إلّا على ستّةَ عشَرَ حديثًا، ومثلُ ذلك يَصدُق على بقيّة دواوينِ السُّنّة وعلمِ الرجال التي جَرَدتُها..

ونظرًا لصُعُوبة الوقوف على أحاديثِ «مسند خليفة»، ورغبةً مني في إكمال ما يُمكِن إكمالُه من مُؤلَّفاتِ خليفةَ ومادّتِه العلميةِ، فقد أعددت هذه الأحاديثَ للنَّشر، ونظَّمتُ المسانيدَ على أسماء الصحابة ثم التابعين، ورتَّبتُ الأسماءَ على حروف المعجم؛ ومن الواضح أنَّ هذه الأحاديث المجموعة لا تُمثِّل إلّا قسمًا صغيرًا من

(١) طُبع على نفقة المؤلف سنة (١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م).

الأصل المفقود، ولكنَّها تُعِينُ على التعرُّف على الجانب الحديثيِّ من ثقافة خليفةَ بن خيّاط، وتُعرِّف من خلال الأسانيد بالعديد من شيوخه والرُّواةِ عنه؛ ولعلَّ بعضَ هؤلاء الرُّواة عنه ممَّن روى مُسنَدَه المفقودَ، والذي لم تُسَمِّ له المصادرُ راويًا، ولكن يبدو من المُقتطَفاتِ التي أَورَدَها الإمامُ البخاريُّ في «الصحيح» و«التاريخ الكبير» و«الأدب المُفرَد» أنه حَصَل على حقِّ روايةِ «مُسنَد خليفة»، حيث يُعبِّر عن طريقة تَحمُّلِه له بصِيَغِ السَّماع؛ كذلك روى عنه الدّارِميُّ مباشرةً في «سُنَنِه»..

وبعدُ، فلعلَّنا نُفاجَأُ يومًا بالكشف عن «مسند خليفة» كما تمَّ الكشفُ عن «تاريخه» و«طبقاته» بعد أن سادَ الظنُّ بفقدانِهما فترةً طويلةً، وعندها فإن المُقتطَفاتِ ستُعينُ على تحقيقه»[١].

⊙ **وفي التاريخ**: ما قام به الأستاذ أحمد راتب عرموش من جمع نصوص كتاب «الفتنة ووَقْعة الجمل» رواية سيف بن عمر الضَّبِّي الأسدي التميميّ المتوفَّى سنة (٢٠٠هـ)[٢]، وتحدَّث عن عمله في الكتاب بقوله: «إنما هو كتاب قديمٌ اعتمده الطبريُّ وأضرابُه لتأريخِ حوادثِ صدرِ الإسلام، شاءت الظُّروفُ أن تُفقَدَ مخطوطاتُه، ولا يتوفَّر أصلُه، فرَأَيتُ أن أجمعه من كُتُب التاريخ المختلفة، ليكون في مُتناوَل جميع المُهتمِّين بموضوعه»[٣]، وأضاف: «عملي في هذا الكتاب هو جمعُ رواية سيف بن عمر عن (مقتل عثمان) و(وقعة الجمل) من كتب التاريخ المختلفة، وتبويبها وتصنيفها، ووضعُ عناوينَ لها لتُشكِّل في مجموعها موضوعًا واحدًا مُتكاملًا.

وبعد مطالعة هذينِ الموضوعَينِ في معظم كتب التاريخ القديمة والحديثة، تبيَّن لي أن تاريخ الطبريّ (تاريخ الرُّسل والملوك) هو أوفاها موضوعًا وأكملُها روايةً.. وتظهرُ في تاريخ الطبري روايةُ سيف بن عمر للفتنة ووَقْعة الجمل كاملةً في مقاطعَ

(١) العمري «مسند خليفة» ص٧.

(٢) طبع بدار النفائس الأردنية سنة (٢٠٠٨م).

(٣) عرموش «الفتنة ووقعة الجمل» ص٥.

مُتفرِّقة، في صدر كلِّ مقطعٍ سندُ رُواتِه كاملًا، ممّا جعَلَني أنقل تلك المقاطعَ كلَّها من تاريخ الطبري، ثم أصنِّفُها حَسَبَ تَسلسُلِ حوادثها، وأضعُ لها عناوين وأبوابًا، حتى إذا انتهيتُ من ذلك قابلتُها على كتب التاريخ الأخرى، خاصة كتاب (البداية والنهاية) لابن كثير، و(الكامل في التاريخ) لابن الأثير، و(نهاية الأرب) للنُّوَيريّ، و(أنساب الأشراف) للبلاذُريّ، و(تاريخ ابن خلدون)، و(تاريخ بغداد)، وبعض المصادر الأخرى أقلَّ أهمِّيّة..

وبما أنَّ سَنَد كلِّ مقطع يختلف عن سَنَد المقطع الآخر، فقد ذكرتُ سَنَد كلِّ مقطع في حاشية الصفحة، ابتداءً من الشخص الذي روى عنه سيفٌ، وانتهاءً بالرّاوي الأوَّل، حيث إنَّ مُعظَم الرِّوايات نقَلَها الطبريُّ (كتابةً عن السَّرِيِّ، عن شُعَيبٍ، عن سيفٍ)؛ لذلك حذفتُ الأشخاص الثلاثة لِلاختصار وعدم التَّكرار؛ أمّا إذا كان سَنَدُ الرواية بين الطبريِّ وسيفٍ أشخاصًا آخرين فقد ذكرتُهم جميعًا.

وقد أشرتُ إلى المكان الذي يَرِدُ فيه كلُّ مقطع في الطبريِّ بذِكر الجزء ورقم الصفحة.. وإذا وجدتُ أثناءَ المُقابلة على كُتُب التاريخ الأخرى الفِكرةَ نفسَها تَرِدُ في عِدّة كُتُب، لم أُشِر إلى المصادر الأخرى؛ أمّا إذا لاحظتُ اختلافًا في الفِكرة أو الرواية، أو نقصًا ما، ذكرتُ النَّقصَ أو الاختلافَ، وأشرتُ في الحاشية إلى اسم المصدر ورَقْم الصفحة، باستثناء (البداية والنهاية) فقد أشرتُ إليها بالحرف (ب).

وقد اضطُرِرتُ في بعض الأحيان لربطِ الأفكار مع بعضها إلى إضافةِ بعض الكلمات أو الجُمَل، فأشرتُ إلى ذلك بوضع الكلام المُضاف بين قوسين مربَّعَينِ هكذا [ ].. وبذلك يُمكِنُ القولُ: إن رواية سيف بن عمر عن مقتل عثمان ووَقْعةِ الجمل كما كتَبَها هو، أصبَحَت شِبهَ كاملة، وغَدَت في مُتَناوَل جميع المُهتَمِّين بهذا الموضوع»[(١)].

(١) عرموش «الفتنة ووقعة الجمل» ص٢٩.

⊙ **وأما الشِّعر:** فقد تجلَّت العناية بهذا الفنِّ بشكل عمليٍّ في جمعِ الدواوين الشعرية لفحول الشعراء المشهورين عبرَ التاريخ من مجاميع الشعر، كـ«جمهرة أشعار العرب» لأبي زيد القُرَشيّ (ت:١٧٠هـ)، و«المُفضَّليّات» للمُفضَّل الضَّبِّي (ت:١٧٨هـ)، و«خزانة الأدب» للبغدادي (ت:١٠٩٣هـ)، و«الأصمعيات» لعبد الملك بن قُرَيب الأصمعيّ (ت:٢١٦هـ)؛ وكذا كتب معاجم الشعراء مثل: «معجم الشعراء» للمَرزُبانيّ (ت:٣٨٤هـ)، و«المحمَّدون من الشعراء» للقفطِيّ (ت:٦٤٦هـ) وغيرها.

وظهرت في عصرنا الحاضر حركة علمية نَشِطة لجمع الشعر ودواوينه المفقودة، وقد تمخَّض من جرّاء هذه الحركة استخراجُ آلاف القصائد في مئات الدواوين من ثنايا الكتب التي تناولت هذا الفنَّ، وما التحق بها من كُتُب الدراسات الأدبية والبلاغية واللُّغوية والتاريخية وغيرها؛ وهذه الحركة برَزَت في العراق بشكل واضح ملموس، فقد صدَرَت عشراتُ العناوين ما بين تحقيقٍ وجمعِ قصائدَ ودواوينَ شعرية[(١)].

ومن ذلك: ما قام به الدكتور عبد الحفيظ السَّطليّ في كتابه: «ديوان أُميّة بن أبي الصَّلْت»، يقول في مقدِّمته: «لم نَقِف على نسخةٍ مخطوطة من ديوان أُميّة، ولم يَعثُر أحدٌ من الباحثين على نسخة منه، حتى ذهب المستشرق كامان هوار إلى القول عن ديوانه: (إنه فُقِد ولا نعرفُ عنه شيئًا)، ولكنَّنا عثرنا على إشاراتٍ تدلُّ على أن ديوان أُميّة قد صنَعَه وشرَحَه محمدُ بن حبيب [ت:٢٤٥هـ] في النصف الأول من القرن الثالث الهجريّ، ثم بقي هذا الديوانُ إلى القرن الثاني عشَرَ الهجريّ، فاطَّلَع عليه العينيُّ (ت:٨٥٥هـ) صاحبُ «المقاصد النحوية» و«فوائد القلائد»، والبغداديُّ (ت:١٠٦٧هـ) صاحب «الخِزانة»، والمُرتَضَى الزَّبيديّ (ت:١٢٠٥هـ) صاحب «شرح القاموس»، ثم فُقِد بعدَ ذلك فلم نَقِف له على أَثَر»[(٢)].

---

(١) **يُنظر للتوسُّع:** دراسة الدكتور نوري القيسي عن مجموعة من شعراء الجاهلية تحت عنوان: «العراق ودوره في تحقيق الشعر»، المنشورة في «مجلة المجمع العلمي العراقي» مج٣٣ (٤: ٢١٩) ١٤٠٣هـ.

(٢) عبد الحفيظ السطلي «ديوان أمية بن أبي الصلت: جمع وتحقيق ودراسة» ص٨٦.

ثم عَقَد فصلًا للحديث عن توثيق شعره، وتمييز الثابت من المنحول، والأصيل من الدخيل، والصحيح من الفاسد، من خلال الاستعراض التاريخيِّ لمصادر شِعره عبر القرون وتتبُّع مرويّاته وتحرِّيها، معالِجًا الإشكاليّات التي طرَحَها المُحْدَثون حول مسائل الوضع والانتحال والاضطراب في شِعره، ومبيِّنًا الموقفَ العلميَّ الصحيح من ذلك، ثم قام بعد ذلك بعَرضِ ما توصَّل إليه من شِعره موثَّقًا ومحقَّقًا[١].

وهكذا في سلسلة يَطُول نَشرُها ويَعسُر حَصرُها[٢].

وسأتحدَّثُ في هذا البحث عن المنهجية العِلمية في بناء النصِّ التراثيِّ المفقود، وبيانِ الخطوات العمليّة المتَّبعة في جمعه، مُستهْدِيًا بذلك وممثِّلًا بالطريقة التي اتَّبعتُها في جمع كتابي: «موطأ الإمام مالك برواية الإمام الشافعيّ: جمعًا ودراسة»[٣].

ولأجْلِ تمام الفائدة قدَّمتُ للموضوع بمَدخَلٍ للكلام على ثبوت رواية الشافعي للموطَّأ ومسوِّغات جمعِها، فتكاملَت الدراسةُ في مبحثين على النسق التالي:

المبحث الأول: مَدخَل في الكلام على ثبوت رواية الشافعي للموطَّأ، ومسوِّغات جمعها:

وتضمَّن من الدلائل ما يلي:

أولًا: ذكرُه في جملة من روى الموطأ ـ خصوصًا ـ عن مالك.

ثانيًا: اهتبال جماعة من أهل العلم بضبط مرويات الموطأ ومقارنة ألفاظها بما

---

(١) السطلي «ديوان أمية بن أبي الصلت» ص١٢١.

(٢) تجد أمثلة ذلك الكثيرة ونماذجَه الوفيرة في السفر الماتع النافع: «القواعد المنهجية في التنقيب عن المفقود من الكتب والأجزاء التراثية» للدكتور حكمت بشير ياسين.
وتحت عنوان «جمع الكتاب التراثي المفقود وتحقيقه» انعقدت الجلسة الثالثة من أعمال مؤتمر «المخطوطات العربية: واقع وقضايا» الذي أقيم في مدينة أبو ظبي يومي ١٦ و١٧ كانون الثاني سنة ٢٠١٩م.

(٣) صدر عن دار اللُّباب بإسطنبول سنة (١٤٤١هـ = ٢٠١٩م).

ورد منها في كتب الشافعي.

ثالثًا: حرص غيرِ واحدٍ من أهل العلم على إسناد الموطأ من طريق الشافعي.

المبحث الثاني: الخطوات العلمية المتَّبعة في جمع نصوص كتاب مفقود:

وضمَّ سبعَ خطوات:

الأولى: البحث في كتب الأثبات والمعاجم والبرامج والمشيخات والفهارس.

الثانية: البحث في الكتب المتوفِّرة لمصنِّف الكتاب المفقود.

الثالثة: البحث في كتب التلاميذ، وتلاميذ التلاميذ، ومَن بعدهم.

الرابعة: البحث في الكتب المُصَنَّفة في موضوع الكتاب المفقود وفنِّه.

الخامسة: البحث في كتب التراجِم والمناقب والحكايات.

السادسة: البحث في كتب الشروح والحواشي.

السابعة: البحث في كتب التخريج والموسوعات العلمية.

واللهَ أسأل التوفيق والسَّداد.

المبحث الأول

مدخل في الكلام على ثبوت رواية الشافعي للموطَّأ ومسوِّغات جمعها

لدى استقراء أقوال أئمّة الحديث والرواية وتحريراتِهم، وتتبُّعِ مناهج استشهادهم وطرائق استدلالهم، يُدرَكُ أن رواية الشافعي للموطَّأ مسألة محقَّقة ومعلومة مقرَّرة لديهم، فمن أدلة ذلك:

أولًا: ذكرُه في جملة من روى الموطأ ـ خصوصًا ـ عن مالك:

قال الإمام أبو العبّاس الدّاني (ت:٥٣٢هـ) في أثناء دراسته لرواية يحيى مقارنةً بروايات أخرى من كتابه «الإيماء إلى أطراف أحاديث كتاب الموطأ»: «القسم الرابع في الزيادات على رواية يحيى الليثي الأندلسي لسائر رواة الموطأ: روى الموطأ عن مالك جماعة لا يُحصى عددُهم، فبعض الروايات نُقِلَت واشتَهَرَت، وبعضها أُهمِلَ نَقلُها فدَرَسَت، ومنها رواياتٌ اعتُدَّ بها فيما سَلَف، فضُبِط مواضعُ الخلف منها في المَسانِد وغيرها، ولا تكاد تُوجَد اليومَ بأسرها، وإنما يُعوَّل فيما شذَّ منها عنّا على ما نُقِل إلينا في المسانِد المُستخرَج ذلك منها، ونَقتَصرُ ها هنا على ما رواه بضعةَ عشَرَ رجلًا، وهم..».

وبعد أن سَرَد أسماءهم قال: «ومِمَّن نُقِل إلينا عنه، ولم نَرَ له كتابًا: محمد بن إدريس الشافعي الفقيه، ومحمد بن الحسن الشيباني، وإسماعيل بن أبي أويس، وهو ابن أخت مالك بن أنس»[(١)].

أي: أن هؤلاء الذين ذكَرَهم هم طبقةٌ أخصُّ من الرُّواة عن مالك بإطلاق، وأقلُّ عددًا وأقربُ صِلةً، وهم أصحاب مالك الَّذين حملوا «الموطَّأ» ورَوَوه عنه.

---

(١) الداني «الإيماء إلى أطراف أحاديث كتاب الموطأ» (٤: ٣٥١).

وكذلك نصَّ على عدِّ الشافعي بين رُواة الموطَّأ: هبة اللَّه ابنُ الأكفانيّ (ت:٥٢٤هـ) في «تسمية رواة الموطأ عن مالك»[١].

۞ **وممَّن تصدَّى لذِكْر رواة «الموطَّأ»: مؤرِّخُ المذهب القاضي عياض (ت:٥٤٤هـ)** في كتابه المُستطاب: «ترتيب المدارك»، وقد عدَّ الشافعيَّ في جملة رواة «الموطأ» ضِمنَ الطبقة الوسطى من أصحاب مالك[٢].

وقال الخليليُّ (ت:٤٤٦هـ) صاحب «الإرشاد»: «روى عن مالك الموطَّأَ وغيرَه، ويتفرَّد عنه بأحاديث»، ثم روى حديثًا بإسناده إليه فقال: «حدثنا جدِّي، وعليّ بن عمر، وابن علقمة، وغيرهم، قالوا: حدثنا عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازيّ، حدثنا الربيع بن سليمان، قال: وقال الشافعي: حدثنا مالك، عن نافع، عن ابن عمر، قال: قال النبي ﷺ: «**ألا لا يَبِيعُ حاضِرٌ لِبادٍ» لم يَروِه عن مالكٍ إلا الشافعيُّ، وكان يَسأَلُه عنه الأئمّةُ**»[٣].

۞ **والإمام الذهبيُّ (ت:٧٤٨هـ)** في «سِيَر أعلام النبلاء»[٤].

۞ **وصاحبُ «الدِّيباج المُذْهَب في معرفة أعيان علماء المَذهب» الإمام القاضي ابن فرحون**: برهان الدين إبراهيم بن علي بن محمد اليَعمَرِيّ (ت:٧٩٩هـ)[٥].

۞ **وابنُ ناصر الدين الدمشقي (ت:٨٤٢هـ)** في «إتحاف السّالك برُواة الموطَّأ عن مالك»[٦]، وبلغ بهم تسعةً وتسعين راويًا، ونظَمَهم في أبيات له، منها قولُه:

---

(١) «تسمية رواة الموطأ عن مالك» (ق٢٠١ـأ).

(٢) «ترتيب المدارك» (٣: ١٧٧).

(٣) الخليلي «الإرشاد» (١: ٢٣١).

(٤) «سير أعلام النبلاء» (٨: ٥٣).

(٥) «الديباج المُذهب» (٢: ١٥٧).

(٦) «إتحاف السالك» ص٧٩، و١٧٠.

مـوطَّأُ مـالكٍ يرويه مَعْـنٌ مُطرِّفُ وابنُ وَهْبٍ وابنُ مَهْدِي
ومُصعَبُ شافِعِي صُورِي وَليدٌ قُتيبةُ زَنْبرِي فَدَكِي ابنُ بُرْدِ
ويحيى وابن يحيى وابنُ اوَيْسٍ أخوه وابنُ طارقَ معْ سُوَيْدِ

۞ **والسيوطيُّ (ت:٩١١هـ)** في «تزيين الممالك بمناقب الإمام مالك»[(١)].

۞ **والشيخ محمد مخلوف (ت:١٣٦٠هـ)** في «شجرة النور الزكية في طبقات المالكية»[(٢)].

۞ **والشيخُ محمد حبيب اللَّه الشنقيطي (ت:١٣٦٣هـ)** في منظومته المسمّاة «دليل السالك إلى موطَّأ مالك» القائل:

أَجَـلُّ هـؤلاءِ في الدِّرايهْ والضَّبطِ والإتقانِ في الرِّوايهْ
الشافعـيُّ البـارعُ الإمـامُ القـرشيُّ الفـائقُ الهُـمَامُ[(٣)]

هذا، إضافةً إلى عموم المؤرِّخين والمصنِّفين الذين ترجموا له في كتبهم، أو روَوا أو نقلوا الأخبار التي تحدَّثت عن صلته بالإمام مالك وتَلمَذَتِه عليه، من مِثلِ: الآبُريّ، وأبي نُعيم الأصفهاني، والبيهقي، وابن عبد البَرّ، والخطيب البغدادي، وابن عساكر.. وكثيرٍ غيرِهم.

ناهيكَ عن مقولة الإمام أحمد بن حنبل المشهورة: «كنتُ سمعتُ الموطَّأ من بضعة عشر نفسًا من حُفّاظ أصحاب مالك، فأعدتُّه على الشافعي؛ لأني وجدتُّه أقومَهم به»[(٤)]، وفي رواية ابنِ عديٍّ: «لأنِّي رأيتُه فيه ثَبْتًا»[(٥)]، فأفاد كلامُه ضِمنًا سماعَ الشافعيِّ الموطَّأَ من مالك.

---

(١) «تزيين الممالك» ص١٠٧.

(٢) «شجرة النور الزكية» (١: ٦٩٠).

(٣) الشنقيطي «إضاءة الحالك من ألفاظ دليل السالك إلى موطَّأ مالك» ص٥٧.

(٤) الخليلي «الإرشاد في معرفة علماء الحديث» ص٣٣.

(٥) ابن عدي «الكامل في ضعفاء الرجال» (١: ٢٠٨).

هذا إضافةً إلى ما صنَّفه الشافعيُّ من أمالٍ على الموطَّأ تحت عنوان: «الإملاء على الموطَّأ»، و«الإملاء على كتاب مالك»[(١)].

ثانيًا: اهتبال جماعة من أهل العلم بضبط مرويات الموطأ ومقارنة ألفاظها بما ورد منها في كتب الشافعي:

وهذا ملحظٌ دقيقٌ جدًّا وقرينة ظاهرة في تقرير هذه المسألة وتحريرها، إذ الأمر مستقرٌّ في أذهان عموم أئمّة الرواية ومقرَّرٌ في تصانيفهم، كما يُعهد باستقراء مناهجهم في التعليق على الموطأ ومقارنة رواياته؛ بل إن الأمر لم يقتصر على ضبط المروّيات فحَسْبُ، بل تعدّاه إلى الاحتجاج به في ثبوت الرِّواية في «الموطَّأ» وعدمه كما سيأتي.

١) فمن أقدم من اعتمد على رواية الشافعي للموطَّأ في سياق ضبطه لرواياته وتمييزها والمقارنةِ بينها: الإمامُ أبو الحسن الدارقطنيُّ (ت:٣٨٥هـ) في كتابه النفيس: «أحاديث الموطأ وذكر اتِّفاق الرواة عن مالك واختلافهم فيه وزيادتهم ونقصانهم»، حيث ذكره في جملة الرواة المُعتَمَدين في الأصول وفي المتابَعات[(٢)].

٢) ومن أهم أولئك: الإمام البيهقيُّ (ت:٤٥٨هـ) جامع مَرويّات الشافعيِّ وأخبارِه وفقهه في «القديم» و«الجديد»، فمن ذلك الحديث الوارد في «قدرِ السُّحور من النِّداء» من كتابنا «موطأ مالك برواية الشافعي» برقم (٨٩): «أخبرَنا مالكٌ، عنِ ابنِ شِهابٍ، عن سالِمِ بنِ عَبدِ اللهِ بنِ عُمَرَ رضي الله عنهما أنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قال: إنَّ بِلالًا يُنادِي بلَيْلٍ..»، قال البيهقيُّ في «السُّنن الكبير»: «أرسله الشافعي وجماعةٌ من الرواة عن مالك، والحديث في الأصل موصول، وقد وصله جماعة عن مالك»[(٣)].

وربما قَرَن البيهقيُّ بين رواية الشافعي وغيره من رواة «الموطَّأ»، ثم قارن بينهما،

---

(١) نقل عنه المُزَنيّ في «مختصره» ص١٨٤ و٤٣٥ و٤٣٧، والماورديّ في «الحاوي» (٥: ٢٩٢) و(١٨: ٢٠٦) و(١٨: ٢٤٣)، والرُّوياني في «بحر المذهب» (٨: ٣١٩).

(٢) انظر الدارقطني «أحاديث الموطأ» ص٧٣ و١٥٠ و١٦٢ و١٨٣.

(٣) البيهقي «السُّنن الكبير» (١: ٥٥٨) ح(١٧٨٤)

كما فعل في حديث رقم (١٠٤) من «موطأ الشافعي»، فبعد أن أسند عدّة أحاديثَ من طريق الشافعيِّ وابن بُكير عن مالك، أورَدَه بهذه السِّياقة: «وبإسنادهما عن مالك، عن نافع، عن عبد اللَّه بن عمر رضي الله عنهما: «أنَّه كان يَقرَأُ في الصُّبْحِ في السَّفَرِ بالعَشْرِ الأُوَلِ مِنَ المُفَصَّلِ، في كلِّ رَكْعةٍ سُورةً» لم يَذكُر الشافعيُّ السُّوَر، وقال: بالعَشرِ الأُوَل»[١].

وكذا فعل في حديث رقم (٩٧) من «موطأ الشافعي» من حديث ابنِ عمر أنه: «كان يَقرَأُ أَحْيانًا بالسُّورَتَينِ والثَّلاثِ في الرَّكعةِ الواحِدةِ في صَلاةِ الفَرِيضةِ»، زاد رُواة الموطَّأ: «ويقرأ في الركعتين من المغرب كذلك بأُمِّ القرآن وسورةٍ سورة»، فقال البيهقي: «لفظُ حديثِ ابنِ بُكير، ولم يَذكُر الشافعيُّ المغربَ»[٢].

ومن أصرحِ الأدلّة وأوضحِ الأمثلة أنه يميِّز العَرَضاتِ التي حضرها الشافعيُّ من غيرها، وكذا من حضرَها، كتعليقِه على إسقاط مالكٍ ذِكرَ «مجاهد» من إسناد حديث رقم (٤٨٦) من «موطأ الشافعي»، فيقول موضِّحًا: «إنما سقط ذكرُ مجاهد من إسناده في العَرْضة التي حَضَرها الشافعي، وكذلك في العَرْضة التي حَضَرها القعنبي، وعبد اللَّه بن يوسف، ويحيى بن بكير؛ وقد ذُكر في العرضة التي حضرها عبد اللَّه بن وهب، وذكر غيرُه: عن عبد الكريم»[٣].

ويَستغرِبُ روايةَ الشافعيِّ لإسنادٍ على غير سَنن «الموطَّآت» لم يوافق فيه إلّا شيخَه محمَّدَ بن الحسن الشيبانيَّ، فيقول في حديث رقم (٢٤٧) من «موطأ الشافعي» المرويِّ «عن ابنِ عُمَرَ رضي الله عنهما أنَّه سَجَد في سُورةِ الحَجِّ سَجْدَتَينِ»: «هذا غريب ليس في الموطأ الذي عندنا، والحديث محفوظ عن نافع، عن ابن عمر، من غير جهة مالك»[٤]..وأمثلة ذلك كثيرة[٥].

(١) البيهقي «السُّنن الكبير» (٢: ٥٤٥) ح(٤٠١٩)

(٢) البيهقي «السُّنن الكبير» (٢: ٩٣) ح(٢٤٨٠).

(٣) البيهقي «معرفة السُّنن والآثار» (٧: ٣٦٦)، ح(١٠٣٦٢).

(٤) البيهقي «معرفة السُّنن والآثار» (٣: ٢٤٤)، ح(٤٤٢٨)، ومثله في «بيان خطأ من أخطأ على الشافعي» ص١٦٧.

(٥) يُنظر للتوسُّع الأحاديث ذات الأرقام (٣٢٣) (٣٢٦) (٣٩٨) (٤٦٨) (٦٧٥).

٣) الإمام أبو عمر ابنُ عبد البرّ (ت:٤٦٣هـ) في كتابه «التقصِّي لما في الموطَّأ من حديث النبي ﷺ» ـ وهو ذاتُ كتاب: «تجريد التمهيد لِما في الموطأ من المعاني والأسانيد» ـ فقد قام بتمييز بعض مرويّات مالكٍ في الموطَّأ ممّا كان منها خارجَه بذكرِ من رواها من أصحاب المُوطَّآت، وعدَّ فيهم الشافعيَّ، فقال في حديث فضل الجمعة الوارد في «موطأ الشافعي» برقم (١٢٤): «هذا في الموطَّأ عند ابن القاسم، ومَعْنٍ، وابن عُفير، والشّافعيّ؛ وليس هو في الموطَّأ عند ابنِ وهب، ولا أبي المُصعَب، ولا يحيى بن يحيى، ولا ابنِ بُكير؛ ورواه ابنُ وهب وغيره عن مالك في غير الموطَّأ»[(١)]، فانظر كيف يضبط ثبوت الرِّواية في الموطَّأ من عدمها بالشافعيّ.

٤) ومن ذلك: ما وقع في أصلٍ خطِّيٍّ تحتفظ به مكتبة «أسعد أفندي» بإسطنبول لكتاب «الجمع بين رواية ابن القاسم وابن وهب» لابن جَوصا الدمشقي (ت:٣٢٠هـ) من ذكرٍ لـ«موطَّأ الشافعيّ» في ضبط اسم أحد رجال الموطأ، فجاء في (ل:٩٠/ ب) ـ وهي من رواية ابن جوصا، عن يونس بن عبد الأعلى، عن ابن وهب ـ : «عُمر بن كثير»، وفي حاشية الأصل عبارة: «رواه ابن بُكير وأكثر الرواة: عُمر، وكذلك أصلحه ابن وضّاح، وهو الصواب، ورواه يحيى ومطرِّف: عَمرو، ورواه الشافعي في موطَّئه: عن ابن كثير، ولم يذكر لا عمرو ولا عمر، للاختلاف»، وهذه صورتُه:

(١) ابن عبد البرّ «التقصِّي» (١: ٥٤٨) ح(٤١).

وهذه الرِّواية أورَدَها الشافعيُّ في «السُّنن المأثورة» و«الأُمّ»، وكذا في «مسنده»[(١)].

٥) **وفي نسخة خطِّية للموطأ برواية القعنبي** من محفوظات مكتبة «ولي الدين جار الله» بإسطنبول برقم (٤٢٨)، نُسِخت سنة (٨٠٢هـ) بخطِّ عبد الرحيم بن عبد الكريم بن نصر اللَّه الجرهي الشيرازي، جاء في هامش اللوحة (٧/ أ) عبارة: «سقط هذا من أصل الإمام الشافعي»، وهذه صورتُها:

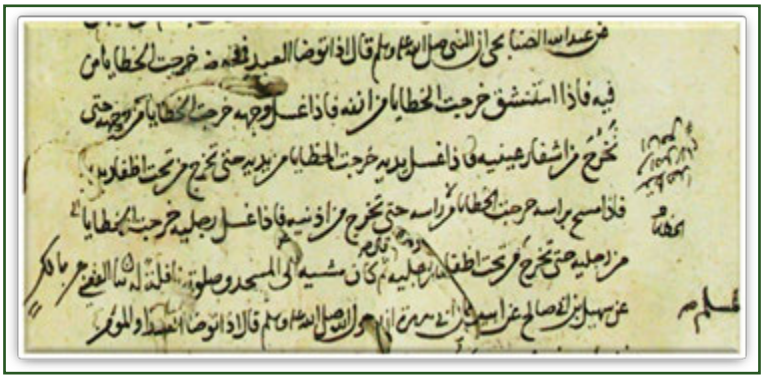

٦) **ومن هؤلاء أيضًا: الإمامُ العالِم المحدِّث أبو العبّاس أحمد بن طاهر الداني (ت:٥٣٢هـ)** صاحب الكتاب الباذخ: «الإيماء إلى أطراف أحاديث كتاب الموطأ»، فقد رتَّبَ كتابَه على ترتيب كُتُب الأطراف، وبيَّن ما اشتمَلَت عليه روايةُ يحيى الليثيِّ من تحريفٍ وتصحيفٍ وأخطاءٍ وقع فيها يحيى بمُقارَنتِها مع الرِّوايات الأخرى، كما عرضَ الاختلافاتِ والفروقات الواقعةَ بينها، واعتنى بذكر زوائدِ تلك الرِّوايات على رواية يحيى؛ ولم يُغفِل إيرادَ ألفاظ الشافعي وأقوالَه المتعلِّقة بالرُّواة والمَرويّات، فمن ذلك على سبيل المثال: ما جاء في حديث رَقْم (٥٨٣) من «موطأ الشافعي» الذي أخرج الحديث عن «مالكٍ، عن يَحيَى بنِ سَعِيدٍ، عن عَمْرَةَ: أنَّ حَبِيبةَ بِنتَ سَهْلٍ أَخبرَتْها أنَّها كانَت تَحتَ ثابِتِ بنِ قَيْسِ بنِ شَمّاسٍ..» ووصَفَت القصة، ولفظ الموطَّأ: «عن عمرة بنت عبد الرحمن أخبرَتْه: أن حبيبة..»، فعلَّق الداني على هذا

(١) انظر ح(٤٩٨) من «موطأ مالك برواية الشافعي».

اللفظ بقوله: «لم تُصرِّح عَمْرةُ ها هنا بالإخبار، وقال فيه الشافعيُّ عن مالك: يحيى عن عمرة: أن حبيبة أخبرتها»[١].

وعلَّق على حديث فضل الجمعة الذي تكلَّمنا عنه في مثال ابن عبد البرّ برَقْم (٣): «عند ابنِ القاسم، وابنِ عُفير، والشافعيّ، وغيرِهم؛ وقال فيه ابنُ عُفير وحدَه: نحن الآخِرون الأوَّلون السابقون».

٧) وكذلك ما اعتنى به الرافعيُّ وابنُ الأثير في شرحيهما لـ«مسند الشافعي» من تتبُّعٍ ومقارنة للروايات لدى تخريجها وضبط ألفاظها، فمن ذلك: ما جاء في حديث رقم (٦٨٠) من «موطأ الشافعي» من تفسير للألفاظ الواردة في الخبر: «لا رِبَا في الحَيَوانِ، وإنَّما نُهِيَ مِنَ الحَيَوانِ عن ثَلاثٍ: عنِ المَضامِينِ، والمَلاقِيحِ، وحَبَلِ الحَبَلَةِ. والمَضامِينُ: ما في ظُهُورِ الجِمالِ. والمَلاقِيحُ: ما في بُطُونِ الإناثِ»، والذي في «الموطَّآت»: «والمَضامِينُ: ما في بُطُونِ الإناثِ. والمَلاقِيحُ: ما في ظُهُورِ الجِمالِ» معكوسًا، فعلَّق ابنُ الأثير في «الشافي» بأنَّ المُثبَت روايةُ المزني، وقال: «قال المزني: وأعلمتُ بقوله عبد الملك بن هشام، فأنشدني شاهدًا له من العرب؛ وهذا التفسير هو الصحيح في اللغة، والمشهورُ عند أهلها؛ والأول كذا جاء في الموطأ، والله أعلم»[٢].

ومن ذلك: ما جاء في حديث رَقْم (٤٢٠) من «موطأ الشافعي»: «أخبرنا مالكٌ، عنِ الزُّهرِيِّ، عن سُلَيْمانَ بنِ يَسارٍ، عن عَبدِ اللهِ بنِ عَبّاسٍ ﵄ قال: كان الفَضْلُ بنُ عَبّاسٍ ﵄ رَدِيفَ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فجاءَتْه امْرَأةٌ مِن خَثْعَمَ تَستَفتِيه..»، ورواه الشافعيُّ عن سفيان بن عيينة، عن عمرِو بن دينار، عن الزهري، عن سليمان بن يسار، عن النبي ﷺ مرسَلًا[٣]، فعلَّق الرافعيُّ بالقول: «وليس في أكثر الرِّوايات عن الشافعي

(١) الداني «الإيماء» (٤: ٢٨٨).

(٢) ابن الأثير «الشافي» (٤: ١١٠).

(٣) الشافعي «المسند» ص١٠٨، و«الأمّ» (٢: ١٢٤).

ذِكرُ ابنِ عباس في رواية عمرِو بن دينار، ومنهم من ذكَرَه في روايته، وكذلك يُوجَد في الأُمّ، وربما طَرَح مَن طَرَح اكتفاءً بالرواية السابقة؛ وأما من رواية مالك فهو داخلٌ في الموطَّأ»[(١)].

إلى غير ذلك من الأمثلة التي عرضتُها نماذجَ أدلُّ بها على ما وراءَها من الكثير الوفير تقف عليه في «موطأ مالك برواية الشافعيّ»؛ وصنيعهم هذا يُفهم منه أنها أحاديث الموطأ عينها، إلا ما قام في ذهن مكابر!

فحتى لو كان الشافعيُّ أجلَّ أصحاب مالك على الإطلاق ـ وليس بالضرورة أن يكون أجلَّ رُواة الموطَّأ[(٢)] ـ لكن ما دام نطاقُ بحثِهم وميدانُ دراستهم هو الموطَّأ ورواياتِه، فما الغرض من ذكر الشافعيِّ؟! وهل بهم حاجةٌ إلى غيرِ المُتوافر والمُتكاثر من دقيق روايات الكتاب وعديدِ رُواته من الحَفَظة المُتقِنين، حتى يضبطوا ألفاظَ الموطَّأ بأجنبيٍّ عنه؟! هذا إنْ سلَّمُوا بأفضليَّته وتقدُّمه على غيره من الرواة.

ثالثًا: حرص غيرِ واحدٍ من أهل العلم على إسناد الموطأ من طريق الشافعي:

وهو ما حدا ببعض المصنِّفين إلى التسامُحِ في إطلاق اسم «موطأ الشافعي» على ما رواه من أحاديث «الموطَّأ»، وأسندوه من طريق كُتُب الشافعي وكاتِبِيه وكاتِبِيها دونما تفريق أو مغبّة تلفيق، فمن هؤلاء:

١) الشيخ الإمام صفاء الدين أبو بكر عتيق بن علي بن محمد بن عمر البامِنْجيّ الهرويّ، المتوفَّى سنة (٥٩٤هـ)[(٣)]، ضمن مجموع حديثي قديم من مقتنيات مكتبة (باريس ورقة ١٥)، أوْرَدَ فيه أربعين حديثًا من إسنادِه.

---

(١) الرافعي «شرح مسند الشافعي» (٢: ٢١٠).

(٢) انظر تفصيل الكلام على هذه المسألة ص١٥١ من الكتاب.

(٣) وهو أحدُ تلاميذِ الإمام المحدِّث الفقيه محيي السُّنّة الحسين بن مسعود البَغَويِّ صاحب «شرح السُّنّة» (ت:٥١٦هـ)، له ترجمة مقتضبة جدًّا في سطر واحد عند: السبكي «طبقات الشافعية» (٧: ٢٠٧)، وابن الملقِّن «العقد المُذهَب في طبقات حَمَلة المَذهب» (٢٨٣).

قال في المقدِّمة: «هذا كتابٌ ذكرتُ فيه أربعين حديثًا من أربعين كتابًا مِن جُملة مسموعاتي»، ولا يُعقَلُ سماعُه الموطأ من جميع الطُّرُق والرِّوايات المذكورة، مع احتمال سماعِه لبعض الرِّوايات والإجازة لباقيها، إلّا أنَّه وفَّر لنا إسنادًا إلى الشافعي برواية المُوطَّأ.

يقول فيه (ل:١٣/ ب): «وأمّا كتاب الموطَّأ للإمام مالك بن أنس الأصبحي رضي الله عنه، فقد سمعتُه على جماعة من الشيوخ رحمهم الله، وقد رواه خلقٌ كثيرٌ، فأَذكُر ما وقع إليَّ من روايته: منهم أبو مصعبٍ أحمد بن أبي بكرٍ الزُّهريّ، وأبو إسحاق الفَزاري، وعبد الرحمن بن القاسم المصري، ويحيى بن عبد اللَّه ابن بُكَير المصري، ويحيى بن يحيى اللَّيثي، وعبد اللَّه بن وهب، ومَعْن بن عيسى، وأبو قُرّة موسى بن طارق، والإمام محمد بن إدريس الشافعي، والإمام محمد بن الحسن الشيباني، وعبد اللَّه بن مسلمة القعنبي، وإسماعيل ابن أبي أويس، وسعيد بن كثير بن عُفير، ومصعب بن عبد اللَّه الزُّبيري، وسويد بن سعيد».

ثم راح يُسنِدُ الموطَّأ من طريق كلٍّ من الأئمّة المذكورين حتى وصل إلى ذكر الإمام الشافعي فقال (ل١٥/ ب): «وأخبرنا أبو القاسم رجاءٌ وأبو طاهر عمر ابنا حامد المَعْدانيّ قالا: أخبرنا أبو بكر الشِّيرَويّ وأبو علي الحشنامي قالا: أخبرنا القاضي أبو بكر الحِيريّ: حدثنا أبو العبّاس الأَصمُّ: أخبرنا الربيع بن سليمان المُراديّ (ح) وأخبرنا الحافظ أبو موسى المديني: أخبرنا أبو منصور: أخبرنا الحافظ أبو بكر الخطيب: أخبرنا أبو محمد عبد الرحمن ابن عثمان بن القاسم الدمشقيّ في كتابه إلينا: حدثنا أبو علي الحسن بن حبيب بن عبد الملك الفقيه: أخبرنا الربيع بن سليمان: أخبرنا الشافعي: أخبرنا مالك.. وأخبرنا أيضًا الحافظ أبو موسى: أخبرنا أبو منصور: أخبرنا الحافظ أبو بكر الخطيب: أخبرني الحسن بن أبي طالب: حدثنا محمد بن المُظفَّر: حدثنا أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطَّحاوي: حدثنا أبو إبراهيم إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل المزني: حدثنا الشافعي: أخبرنا مالك».

٢) وكذا المؤرِّخُ التونسيُّ الرَّحّالة الكبير عبد الرحمن ابن خلدون (ت:٨٠٨هـ) في «تاريخه»[١]، وكذا في «رحلته» الشهيرة[٢]، وعبارتُه فيهما: «وأمّا الطُّرُق والرِّوايات التي وَقَعَت في هذا الكتاب، فإنه كتَبَه عن مالك جماعةٌ نُسِبَ المُوطَّأ إليهم بتلك الرواية، وقيل: مُوطَّأ فلان ـ لراوِيه عنه ـ فمِنها موطَّأ الإمام محمد بن إدريس الشافعي، ومنها موطأ عبد اللَّه بن وهب، ومنها موطأ عبد اللَّه بن مسلمة القعنبي، ومنها موطأ مطرِّف بن عبد اللَّه اليَساري نسبةً إلى سليمان بن يَسارٍ، ومنها موطأ عبد الرحمن بن القاسم رواه عنه سَحنون بن سعيد، ومنها موطأ يحيى بن يحيى الأندلسي».

٣) وبَسَط العلّامة الفقيه المُحدِّث المؤرِّخ محمد بن علي الشهير بابن طُولون الدمشقيّ (ت:٩٥٣هـ) في ثبَتِه «الفِهرِست الأوسط» أسانيدَه إلى خمسةٍ وعشرين راويًا للموطَّأ عن مالك، وممّا ذَكَره قولُه: «الثالثة: رواية الإمام أبي عبد اللَّه محمد بن إدريس.. الشافعيّ: أخبرَنا بها أبو حفصٍ عمرُ بن عليٍّ الخطيبُ الشافعيُّ مشافَهةً[٣] في آخرين به، عن أبي عبد اللَّه محمد بن عبد اللَّه الحافظ الدمشقي الشافعي.. إلخ»[٤]، فأسنده إليه من طريق أحمد بن حنبل.

وباستقراء هذه النقول وغيرها مما هو مبسوطٌ في تعليقاتي على الكتاب يُعلم أنَّ دعوى (عدم إمكانية تمييز تلك المرويّات: هل هي ممّا رواه الشافعي ضمن أحاديث الموطأ أو خارجَها؟) محضُ افتراضات عقلية وهواجسَ ذهنية لا قيمة لها[٥]!

---

(١) ابن خلدون «ديوان المبتدأ والخبر» (٧: ٦٨٤).

(٢) ابن خلدون «رحلة ابن خلدون» ص٢٣٩.

(٣) أي: بالإجازة، قال ابن حجر في «نزهة النظر» ص١٢٦: «وأطلقوا المُشافهةَ في الإجازة المُتَلَفَّظِ بها تجوُّزًا».

(٤) ابن طولون «الفِهرِست الأوسط من المرويّات» (٥: ٣٣٥).

(٥) انظر ص١٣٧ و١٣٩ و١٤٠ من «موطأ مالك برواية الشافعي».

المبحث الثاني

الخطوات العلمية المتَّبعة في جمع نصوص كتاب مفقود

سأتكلَّمُ في هذا المبحث عن المنهجية العِلمية في بناء النصِّ التراثيِّ المفقود، وبيانِ الخطوات العمليّة المتَّبعة في جمعه، ولخَّصتُها في سبع خطوات[(١)]، مقرونةً بالأمثلة التوضيحية، ومشفوعةً بالطريقة التي اتَّبعتُها في جمع كتابي: «موطأ الإمام مالك برواية الإمام الشافعيّ».

الخطوة الأولى
البحث في كتب الأثبات والمعاجم والبرامج والمشيخات والفهارس

كـ«فهرس ابن عطية» صاحب التفسير (ت:٥٤١هـ) وابن خير الإشبيلي (ت:٥٧٥هـ)، و«ثَبَت مسموعات الحافظ ضياء الدين المقدسي» (ت:٦٤٣هـ)، و«برنامج الرُّعيني» (ت:٦٦٦هـ) وابن جابر الوادي آشي (ت:٧٤٩هـ)، و«المَجمَع المؤسِّس» لابن حجر العسقلاني (ت:٨٥٢هـ)، و«فِهرِس الفهارس والأثبات» للكتّاني (ت:١٣٣٣هـ) وغيرها؛ ومن فوائد هذه الطريقة: معرفةُ رُواة الكتب المفقودة والوقوفُ على أسانيدها[(٢)].

---

(١) أورد الدكتور حكمت بشير ياسين في كتابه: «القواعد المنهجية في التنقيب عن المفقود من الكتب والأجزاء التراثية» اثنتي عَشْرةَ خطوةً وقاعدةً يلزم اتِّباعُها في جمع النصِّ المفقود، وقد لخَّصت مجملَها في هذا المبحث.

(٢) **ومن فوائدها أيضًا**: تحقيق نسبة الكتب إلى مؤلِّفيها، وأحدُ أبرز الأمثلة على ذلك: «السُّنن المأثورة» للإمام الشافعي، فقد أسندها الإمام العلائي في «إثارة الفوائد المجموعة» (١: ١١١)، وابن حجر في «المجمع المُؤسِّس» (٣: ٣٧١) من رواية محمد بن عبد الله بن عبد الحكم تلميذ الشافعي بأسانيد سماعية في بعض طبقاتها، ممّا يدحض ـ في جملةٍ من الدلائل ـ دعوى العلامة الكوثريّ في «مقالاته» ص٤٧٣ و«الحاوي» ص٣٧ بأنَّ الكتاب من جمع الإمام أبي جعفر الطَّحاوي.

وممَّن أسند «الموطَّأ» من طريق الشافعيِّ: الشيخ الإمام صفاء الدين البامِنجي الهروي (ت:٥٩٤هـ)، والعلّامة المؤرِّخ ابن خلدون (ت:٨٠٨هـ)، والعلّامة محمد بن علي بن طولون (ت:٩٥٣هـ)، وغيرهم كما تقدَّم[١].

الخطوة الثانية

البحث في الكتب المتوفِّرة لمصنِّف الكتاب المفقود

للوقوف على نصوص كتابٍ مفقود لمصنِّف له مؤلَّفاتٌ متوفِّرة، يلزم استقراءُ سائر تصانيفه، خصوصًا إذا كان للكتاب المفقود صلةٌ بكُتُبه الأخرى، فحينئذٍ يتعيَّن فحصُ نصوصها بدقّة، إذ يكرِّر المصنِّف ـ في الغالب ـ بعضَ مسائله أو مرويّاته في أكثرَ من كتاب حسَبَ ما يقتضي المقامُ، أو يَسرُدها بنصوصها، أو يلخِّصها، أو ربما يشير إلى مواضعِ بحثِها من كُتُبه.

ومن أظهر الأمثلة في هذا المقام جمعُ الإمام البيهقيِّ رحمه الله لكتاب «أحكام القرآن للإمام الشافعيّ» كما تقدَّم.

وإن ما بين أيدينا اليومَ من آثار الشافعي أصالةً قدرٌ وافٍ وافِرٌ، وقد اعتمدت في تصنيف الكتاب وترتيبه على جميع ما وصلتُ إليه ووقفتُ عليه من مرويات الشافعي عن مالك في هذه الكتب، وهي كالتالي:

أوَّلًا: «المبسوط» أو «الحُجّة» أو ما يُطلق عليه: «كتاب القديم»[٢].

وهي من رواية أبي عبد اللَّه الزعفراني (ت:٢٦٠هـ) والحسين بن علي الكَرابِيسيّ (ت:٢٤٨هـ) وغيرهما، وحَوَت هذه الكتب مذهبَه القديم، لكنَّها في حكم المفقود، بسبب عدم الاعتناء بالمذهب القديم، والنقلُ عنها إنما يكون عبر مصادرَ وسيطة،

(١) انظر ص١٣٢ من «موطأ مالك برواية الشافعي».

(٢) استعمل التعبير بـ«كتاب القديم» كلٌّ من البيهقي في «السُّنن الكبير» و«المعرفة»، وابن عبد البر في «الانتقاء»، وابن الأثير في «الشافي»، والذهبي في «السِّيَر»، والسَّفّاريني في «كشف اللثام»، وغيرهم.

كـ«التلخيص» لابن القاصّ، و«الحاوي» للماوردي، و«معرفة السُّنن» و«السُّنن الكبير» للبيهقيّ، و«نهاية المَطْلَب» لإمام الحرمين؛ وقد أفدتُّ المرويّاتِ الحديثيةَ ممّا حَفِظه البيهقيُّ ورواه في كتابيه اللَّذينِ ضَمّا نصوصًا كثيرةً من كتابنا المفقود، وخاصةً ما عَدَل عنه الشافعيُّ إلى غيره بعد الرجوع عن مذهبه القديم، ومرويّاتُ هذا القسم نقلها البيهقيُّ غالبًا من «كتاب القديم» و«سُنن حرملة»[(١)]، وممّا يفسِّر لنا ذلك أن غالب مرويّات الموطَّأ التي أوردها الشافعيُّ في كتبه من طريق سفيان بن عيينة نجدُها ضمن مرويّاته في «كتاب القديم» من طريق مالك، كما يظهر ذلك لِمُتابع «معرفة السُّنن»[(٢)].

وأمّا بقيّة المصادر المذكورة فأفدتُّ من بعضها في نقل أحكام الشافعي وتوجيهاته وتعليقاته على الأحاديث.

ثانيًا: «الأُمّ»:

ويمثِّل مذهبَه الجديد، وهو عبارة عن الإملاءات التي جمَعَها الربيع المرادي، وهو الذي أَطلَق عليها هذه التسمية، إشارةً إلى كون الكتاب أُمًّا وجامعًا لمُصنَّفات الشافعي التي رواها في الفقه[(٣)]؛ مع مُشتَمَلاته الأُخرى كـ«الرسالة»، و«اختلاف

(١) انظر: مبحث «منهج الشافعي في إيراد مرويّات الموطأ، والموضوعات الرئيسة التي تناولها في روايته» من «موطأ مالك برواية الشافعي» ص٢١٣.

(٢) انظر مثلاً: الأحاديث (١٢٨٧-١٢٨٨) من «معرفة السُّنن».

(٣) الأصل أنَّ «المبسوط» و«الأمّ» شيءٌ واحد مرَّ بمراحل، وقد بحثتُ هذه المسألة بالتفصيل في موضعها من الكتاب، وخلاصتها: أن تصانيف الإمام الشافعي مرَّت بمراحل: فابتَدأَت بالقديم أو الحُجّة أو المبسوط (١٩٥ - ١٩٩هـ)، وهي التي اشتَهَرت بالمذهب القديم، وانتهت بالأُمّ إضافةً إلى سُنن حرملة والمختصرات (٢٠٠ - ٢٠٤هـ)، وهي التي تمثِّل مذهبَه الجديدَ؛ وهذه الأخيرة هي ما يعنينا في الكتاب، إضافة إلى ما في «كتاب القديم» ممّا نقله البيهقي وابن الأثير. ويراجع: النديم «الفِهرِسْت» ص٢٦١، والنووي «المجموع شرح المهذب» (١: ١١)، وأحمد نحراوي «الإمام الشافعي في مذهبيه القديم والجديد» ص٧٠٤، والرستاقي «القديم والجديد من أقوال الشافعي» ص٥٤، والقواسمي «المدخَل إلى مذهب الشافعي» ص٢٠٣.

الحديث»، وكتب الاختلافات: كاختلاف مالك والشافعي، واختلاف عليٍّ وابن مسعود، وغيرها[١].

ثالثًا: «سُنن حَرْمَلة»:

وهي ما رواه عنه تلميذه حَرْمَلةُ بن يحيى التُّجِيبيّ المصريّ (ت:٢٤٣هـ)، وتَضُمُّ مجموعَ ما تلقّاه عن شيخه من فقهٍ وأمالٍ ومصنَّفات، قال عنه البيهقي: «وللشافعيِّ كتابٌ يُسمَّى: كتابَ السُّنن، يشتمل على هذه الكتب، وفيه زيادات كثيرة من الأخبار والآثار والمسائل، رواه عنه حَرْمَلةُ»[٢]، وقال ابنُ حجر: «وحَمَل عنه حَرْمَلةُ كتابًا كبيرًا يُسمَّى: كتابَ السُّنن»[٣]؛ لكن من المؤسف أن ما جمَعَه حَرْمَلةُ عن الشافعي لم يُقدَّر له الانتشارُ، فلم يَصِلْنا منه إلا النَّزرُ اليسير، قال الإمام البيهقي: «وله كُتُب وأمالٍ رواها عنه حرملة بن يحيى وغيره من المصريِّين، لم يقع منها إلى ديارنا إلا القليلُ»[٤]، وسبب ذلك اهتمامُ الفقهاء بمرويّات الربيع أكثرَ من غيره، نظرًا لقوّة حفظه ودقّة نقله، وطولِ ملازمته لشيخه وتأخُّرِ وفاته، فقد عاش بعد وفاة حرملة سبعةً وثلاثين عامًا.. وقد أفدتُّ من مروياته التي حفظها البيهقي ورواها في «معرفة السُّنن».

رابعًا: «السُّنن المأثورة»:

رواية الإمام المُحدِّثِ الفقيه أبي جعفر الطَّحَاويِّ (ت:٣٢١هـ)، من طريق خالِه أبي إبراهيم إسماعيل بن يحيى المُزَنيِّ، عن الإمام الشافعيِّ؛ وعُرف بـ«سُنن الشافعيّ»، وهو من جمع الشافعيِّ أصالةً، وليس جزءًا أو مُستخرَجًا من كتبه

---

(١) انظر: مقدمة تحقيق د. رفعت فوزي عبد المطلب لـ«الأُمّ» (١: ١٦)، وقد استعنتُ بطبعته التي أصدرتها دارُ الوفاء في ضبط الألفاظ عند الاختلاف، وربما اخترتُ ـ مخالفًا له ـ ما في بعض النُّسخ الخطِّيّة التي أشار إليها، لمطابقتها ما في الموطَّآت، مع التنبيه على جميع ذلك في الهامش.

(٢) البيهقي «مناقب الشافعي» (١: ٢٥٤).

(٣) ابن حجر «توالي التأنيس» ص١٧٩.

(٤) البيهقي «مناقب الشافعي» (١: ٦٦).

أو بعضَ مختصراتِ تلاميذه، إذ تضمَّن أحاديثَ ليست في عموم كُتُبه ولا في مختصرَي المُزَنيّ والبُويطيّ، إضافةً إلى تعاليقَ يسيرةٍ للشافعيِّ رواها المُزَنيُّ عنه؛ ويَغلِبُ على أسانيد الكتاب الصِّحّة، ومعظمُها في «الصَّحيحين» أو أحدهما[١]؛ وقد بلغ تَعداد ما في «السُّنن المأثورة» وحدَه (٢١٩) روايةً، أخرجها الشافعي من طريق شيخه الإمام مالك.

خامسًا: «مختصر المُزَنيّ» إسماعيل بن يحيى، أبي إبراهيم المُزَنيّ المصريّ (ت:٢٦٤هـ)

وهو أحد مؤلَّفاته، اختصره من إملاءات الشافعي، قال ابن حجر: «وحمل عنه المُزَنيُّ كتابه المبسوطَ ـ وهو المختصر الكبير ـ والمنثورات، وكذا المختصر المشهور»[٢]؛ وربَّما عدَّه بعضُهم أحدَ تصانيف الشافعي، كالنووي في قوله أثناء حديثه عن مصنفات الشافعي: «فإن مصنفاته كثيرة كالأم في نحو عشرين مجلدًا وهو مشهور، وجامع المزني الكبير، وجامعه الصغير، ومختصرَيه الصغير والكبير»[٣].

سادسًا: «مختصر البُويطي» يوسف بن يحيى، أبي يعقوب البُوَيطيّ المصريّ (ت:٢٣١هـ)

وهو عبارة عن إملاءات الشافعي التي رواها البُويطيّ مختصَرةً عن الشّافعيّ بعدما عرضها عليه، قال عنه البيهقي: «ولأبي يعقوب يوسفَ بن يحيى البويطي، والربيع بن سليمان المرادي، عن الشافعيِّ مختصراتٌ تشتمل على هذه الكتب، وفيها زياداتٌ كثيرة»[٤].

(١) انظر: مقدّمة تحقيق د. خليل ملا خاطر لكتاب «السُّنن المأثورة» ص١٣، والقواسمي «المدخل إلى مذهب الشافعي» ص٢٦٦.

(٢) ابن حجر «توالي التأنيس» ص١٧٩.

(٣) النووي «المجموع شرح المهذب» (١: ١١).

(٤) البيهقي «مناقب الشافعي» (١: ٢٥٥).

سابعًا: «مسند الشافعي»:

وهذا الكتاب ليس من صنيع الإمام الشافعي ولا تصنيفه، وإنما جمَعَه شخصٌ آخر[١]، اكتفى بالتقاط المَرويّات من كتب الشافعي كـ«الأم» وغيره كيفما اتَّفق له، بل لم يرتِّب أحاديثَه المذكورة لا على المسانيد ولا على الأبواب الفقهية (السُّنن)، حتَّى وقع فيه تكرار في كثير من المواضع، مما اضطرَّ بعضَ العلماء لترتيبه، كما فعل الأمير سَنجَر بن عبد الله، والعلامة السِّنديّ، والشيخ أحمد الساعاتي رحمهم الله[٢]؛ وقد بلغ تَعداد ما في «المسند» وحده من أحاديث الشافعي عن شيخه مالك (٥٥٣) روايةً.

وباستقراء ما في هذه المصادر من مرويّات الإمام الشافعي عن شيخه، نجدُ من أحاديث «الموطَّأ» المنثورةِ فيها طائفةً كبيرة لا يُستهان بها، ولا يَقلُّ تَعدادُها عن عدّةٍ من روايات الموطأ كرواية عبد الرحمن بن القاسم (ت:١٩١هـ) أو عبد اللَّه بن مسلمة القعنبيّ (ت:٢٢١هـ) أو سويد بن سعيد (ت:٢٤٠هـ)؛ والذي يقرأ مرويّات الإمام في «الأمّ» و«المسند» و«السُّنن» وغيرها، يجد أنه استوعب لُبابَ أحاديث «الموطأ» وآثارِه، ومثَّل حيِّزًا كبيرًا ومُهِمًّا في تراثه الحديثيّ والفقهيّ.

الخطوة الثالثة

البحث في كتب التلاميذ وتلاميذ التلاميذ، ومَن بعدهم

ويلتحق بها الكتبُ التي اقتبَسَت من الكتاب الأصل، ككتب المُختَصَرات، والمنتخبات، والتهذيبات، وككتب العوالي، والأمالي، والزوائد، والفوائد، والمسلسلات، ونحوِها من الأجزاء، إضافةً إلى كتب مدوِّني مذاهب الأئمّة؛ ويظهر

(١) انظر ص١١ من «موطأ مالك برواية الشافعي».

(٢) طبع الكتاب طبَعاتٍ عديدةً، من أحسنها الصادرةُ عن دار البشائر ببيروت بتحقيق د. رفعت عبد المطَّلب، وقد طَبَع الأصلَ كما هو في مجلدين، ثمَّ ألحَقَه بثالث لترتيب سَنجَر الجاولي. قلت: والمعروف روايةً وتحديثًا عند الحُفّاظ الأصلُ، لا التراتيب، بينما اشتَهَر عند المتأخِّرين والمعاصرين ترتيبُ السِّنديّ، ثم ترتيب سَنجَر، والترتيبُ هو الأولى ليُسرِ التلقِّي وعموم النفع.

أثرُ هذه الطريقة عمليًّا في الكتب المُسنَدة، ككتب التفسير والحديث والعقيدة والأدب والتاريخ وغيرها كما تقدَّم في الأمثلة.

إذ التلاميذ وحمَلةُ المذهب هم من يحفظون علومَ شيوخهم وفِقهَهم في صدورهم، ويدوِّنونها في سطورهم[١]، منهم على سبيل المثال: شيخ الشّام ومحدِّثُها خيثمة بن سليمان الأَطرابُلُسيّ (ت:٣٤٣هـ)، مصنِّف كتاب «فضائل الصحابة» المفقود سوى وريقات منه في «المكتبة الظاهرية»[٢]، وقد نقل الذهبي في ترجمته عن تلميذه أبي عبد اللَّه بن منده (ت:٣٩٥هـ) قوله: «كتبتُ عن خيثمة بأَطرابُلُسَ ألفَ جزء»[٣]، وأكثرَ الروايةَ عنه في كتبه: «الإيمان»[٤] و«التوحيد»[٥] و«معرفة الصحابة»[٦]، وبعض تلكم المرويّات في فضائل الصحابة، نحو «باب ذكر ما يدل على أن المؤمنين يتفاضلون في الإيمان، وفضل عمر رضي الله عنه على الناس».

ومن ذلك: ما رواه أبو إسحاق الزَّجّاج (ت:٣١١هـ) في «معاني القرآن وإعرابه» من الروايات التفسيرية التي اعتمد في أغلبها على «تفسير الإمام أحمد»، يقول في ذلك: «وجميع ما ذكرناه في هذه القِصة مِمّا رواه عبدُ اللَّه بنُ أحمد بن حنبل عن أبيه، وكذلك أكثرُ ما رَوَيتُ في هذا الكتاب من التفسير فهو من كتاب التفسير عن أحمد بن حنبل»[٧].

---

(١) من أشهر المصنَّفات التي تذكر رُواة الكتب: «التقييد لمعرفة الرواة والسنن والمسانيد» لابن نقطة (ت:٦٢٩هـ).

(٢) وهي الجزء الثالث منه فقط، ويتضمن (٢٢) روايةً، إضافة إلى الجزء السادس من «فضائل أبي بكر الصدِّيق»، وضمَّ (٤٢) حديثًا؛ حقَّقها الدكتور عمر التدمري مع أجزاءٍ أخرى تحت عنوان: «من حديث خيثمة بن سليمان القرشي الأطرابلسي»، وطُبعت بدار الكتاب العربي ببيروت، سنة (١٤٠٠هـ).

(٣) الذهبي «تذكرة الحفاظ» (٣: ٥٢).

(٤) روى عنه في هذا الجزء (٨٠) خبرًا وأثرًا حسَبَ إحصاء محقِّق الكتاب ص١٠٠٧.

(٥) روى عنه في هذا الجزء (٣٣) رواية حسَبَ بحثي الآليّ في ملف الكتاب.

(٦) روى عنه في هذا الجزء (٨١) خبرًا وأثرًا حسَبَ بحثي الآليّ في ملف الكتاب.

(٧) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ١٦٦).

وقال في موضع آخر: «قال أبو إسحاق: وقد رَوَينا عن أحمد بن حنبل ﵀ في كتابه «كتاب التفسير»، وهو ما أجازه لي عبدُ اللَّه ابنُه عنه»[(١)].

كما نقل قطعةً من هذا التفسير الإمام ابنُ قيِّم الجوزية في كتابه «بدائع الفوائد» حيث عَقَد مبحثًا بعنوان: «ومِن خطِّ القاضي من جزءٍ فيه تفسيرُ آيات من القرآن عن الإمام أحمد، رواية المَرُّوذيّ عنه..»، ثم ساق بإسناده إلى الإمام أحمد ما يَقرُب من عشرين صحيفةً[(٢)].. وهكذا في آخرين.

ومن ذلك: جمع الشيخ محمد بن عبد الرحمن بن قاسم «المستدرك على مجموع الفتاوى لابن تيمية» بهذه الطريقة، حيث استقرأ كُتُبَ تلاميذه كابن القيم (ت:٧٥١هـ) وابن مفلح (ت:٧٦٣هـ)، وأئمّة المذهب كبدر الدين البعليّ (ت:٧٧٨هـ) وعلاء الدين المَرْداويّ صاحب «الإنصاف» (ت:٨٨٥هـ)، وكذا الكُتُبَ التي يُعنى أصحابُها بنقل اختيارات الإمام سواءٌ من طُلّابه أو مَن جاء بعدهم من أهل العلم، وقارن النصوص غير الموجودة في «مجموع الفتاوى»، فاجتمع لديه أكثرُ من ألفَي مسألة.

والأمرُ عينُه هو ما قمتُ بعملِه في جمع موطَّأ الإمام الشافعيّ، فقد اعتمدتُّ في تصنيف الكتاب وترتيبه على جميع ما وصلتُ إليه ووقفتُ عليه من مرويات الشافعي عن مالك في كتب تلاميذ الشافعي ومن اعتنى بجمع أخباره ومروياته، كالإمام البيهقي الذي حفظ لنا قدرًا كبيرًا من روايات الشافعي في كُتُبه وخاصّةً المفقودَ منها كـ«كتاب القديم» و«سُنن حرملة»، من خلال كتابه: «معرفة السُّنن والآثار»، وأَسمَيتُ هذه الكتب: «المصادر الوسيطة» في مقابل «المصادر الأصيلة»، وهي على النحو التالي[(٣)]:

١ـ «**مسند الإمام أحمد**»: وتضمَّن على التفصيل اثني عشَرَ حديثًا من طريق مالك،

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٨).

(٢) انظر: ابن القيِّم «بدائع الفوائد» (٣: ١٠١٥-١٠٣٤). وللتوسع في هذا الموضوع تُراجع مقدمة الدكتور حكمت بشير ياسين لكتاب «مرويات الإمام أحمد بن حنبل في التفسير» (١: ٨).

(٣) انظر: مبحث «المصادر المعتمدة في جمع المرويّات» من «موطأ مالك برواية الشافعي» ص٢٢٧.

ومرجِعُها إلى تسعة أحاديث، جزَّأها الشافعيُّ في مواضع عدّة من تصانيفه[١]، وانفرد منها بحديث واحد عن المصادر الأصيلة، وهو برقم (٢٧٤).

٢ـ «**الأوسط في السُّنن والإجماع والاختلاف**» لأبي بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري (ت:٣١٩هـ)، وهو شافعيُّ المذهب بلَغَ مرتبة الاجتهاد[٢]، وروايتُه عن الإمام عالية، أخذها عن الربيع عنه.

٣ـ «**شرح مشكل الآثار**» للإمام أبي جعفرٍ الطَّحاويِّ، والأحاديث التي أخرجها فيه هي عينُها التي أسندها في «السُّنن المأثورة».

٤ـ **كتب الإمام البيهقي**: «السُّنن الكبير» و«السُّنن الصغير» و«معرفة السُّنن والآثار» و«الخلافيات»، و«المَدخَل إلى كتاب السُّنن»، وغيرها من الكتب المُماثِلة.

٥ـ إضافةً إلى **بعض الأجزاء الحديثية المُسنَدة** التي احتوت على بعض مَرويّاتِ الشافعي عن مالك، مثل: «جزء فيه الأحاديث التي رواها الشافعي في مسنده عن مالك عن نافع عن ابن عمر ـ نسخة لايدن»، و«جزء أبي الفوارس الصابوني» وفيه روايات عِدّةٌ عن المُزَنيّ عن الشافعي عن مالك، وكتاب «الأربعين في الأحكام لنفع الأنام» لبرهان الدين الجَعبَريّ، و«جزء فيما عند الرازي من حديث الإمام أحمد وولديه، ومن حديث الإمام الشافعي عن مالك، ومن حديث أبي حنيفة»، و«جزء فيما عند المخلِّص في مجالسه السبعة عن الإمام أحمد والشافعي ومالك» كلاهما من تخريج يوسف بن عبد الهادي، وكتاب «سلسلة الذهب» للحافظ ابن حجر العسقلاني الذي جمع الأحاديث التي رواها الإمام الشافعيُّ في «مسنده» عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبيِّ ﷺ، وعِدّتُها فيه (١٠٥)، و«الفانيد في حلاوة الأسانيد» للإمام السيوطي، وغيرها.

---

(١) انظر ص١٦٥ من الكتاب.

(٢) قال النووي في «المجموع» (١: ٧٢): «المُزني وأبو ثور وأبو بكرٍ ابنُ المُنذر أئمّةٌ مجتهدون، وهم منسوبون إلى الشافعيّ، فأمّا المُزَنيُّ وأبو ثور فصاحبان للشافعيّ حقيقةً، وابنُ المنذر متأخِّر عنهما».

لكن ما كان من المَروِيّات والأخبار مخرَّجًا في تلكم الأصولِ والأمَّهات العُمدة المذكورة قبلها، ضربتُ صفحًا عمّا رُوي منها في هذه المصنَّفات والأمالي والأجزاء الصغيرة أو المتأخِّرة.

الخطوة الرابعة

البحث في الكتب المُصَنَّفة في موضوع الكتاب المفقود وفنِّه

وذلك أن المؤلِّف اللّاحِق الحاذق غالبًا ما يستفيد من السابق، خصوصًا في الموضوع الواحد، فإمّا أن يُكمِل عملَ سابقِه، أو يذيِّلَ عليه، أو يَشرحَه، أو يُرتِّبه، أو يَضبِطَه، أو يَنسُجَ على غراره، أو يَستدرِكَ عليه، أو يجمعَ بين الكتب السّابقة ويَدرُسَها ويُقارِنَ بينها ويحرِّرَ الفروقاتِ والتوافقات؛ كما صنع الحافظُ ابن حجر في كتابه «الإصابة في تمييز الصحابة»، إذ اقتبس آلافَ النصوص من عِدّة كُتُب مفقودةٍ موضُوعها في الصحابة، منها:

١- «الصحابة» لعمر بن شَبَّة (ت:٢٦٣هـ)، اقتبس منه في (١١) موضعًا.

٢- «الصحابة» لأبي بكر أحمد بن عبد اللَّه ابن البَرقيّ (ت:٢٧٠هـ)، اقتبس منه في (٧٣) موضعًا.

٣- «الصحابة» لسعيد بن يعقوب السَّرّاج، اقتبس منه في (١٤) موضعًا .

٤- «الصحابة» لعبد اللَّه بن محمد المَروَزيّ (ت:٢٩٣هـ)، اقتبس منه في (٣٥) موضعًا.

٥- «الصحابة» لمُطيَّن (ت:٢٩٧هـ)، اقتبس منه في (١٥) موضعًا.

٦- «الصحابة» لمحمد بن سعد الباوَرْدِيّ (ت:٣٠١هـ)، اقتبس منه في (٣٠) موضعًا.

٧- «الصحابة» لأبي علي سعيد بن السَّكَن (ت:٣٥٣هـ)، اقتبس منه في (٩٥٠) موضعًا.

٨- «معجم الصحابة» للإسماعيلي (ت:٣٧١هـ) اقتبس منه في (١٨) موضعًا.

٩- «الصحابة» لأبي أحمد العَسكَري (ت:٣٨٢هـ)، اقتبس منه في (١٨) موضعًا.

١٠- «الصحابة» لأبي حفص عمرَ بن شاهين (ت:٣٨٥هـ)، اقتبس منه في (٦١٢) موضعًا[١].

ونلاحظُ أن الحافظ ابن حجر أكثر الاقتباسَ من كتاب ابن السَّكَن، حيث بلغ عدد الاقتباسات (٩٥٠) موضعًا، أفاد فيها ابن حجر من هذا الكتاب المفقود، وربما كان ما اقتبَسَه جميعَ الكتاب الأصل أو مُعظَمَه، فلو جُمِعت هذه النصوص مع أسماء الصحابة الوارِد ذِكرُهم، لوقفنا على كتاب ابن السَّكن مجدَّدًا رغم النَّكَبات التي أصابت أصولَه.

وأمّا بخصوص رواية الشّافعيّ: فقد حظي الموطَّأ بعناية كبيرة من يوم تأليفه حتى يومِ الناس هذا، فأهلُ العلم مُقبِلون عليه، منكبُّون على العمل به، والاجتهاد في روايته ودرايته، وتخريجه ووَصْلِ مُرسَلِه، والاعتناء بشرح غريبه وألفاظه، وحلِّ مُشكِلاته ومُعضِلاته، والاهتمام باستنباط معانيه واستخراج أحكامه، قال القاضي عياض: «لم يُعتَنَ بكتاب من كتُبِ الحديث والعلم اعتِناءَ الناس بالمُوطَّأ، فإن المُوافِق والمُخالِف اجتمع على تقديره وتفضيله، وروايتِه وتقديم حديثه وتصحيحِه»[٢]، ثمَّ شرع في ذكر بعض من خدم الموطَّأ.

وكان من جملة ما ناله من العناية: تحريرُ رواياته وضبطُ ألفاظه، ونَجِدُ هذه الكتبَ حافلةً بذكر ألفاظ الشافعي، كما في «أحاديث الموطأ واتِّفاق الرواة عن مالك

(١) يُنظر: شاكر عبد المنعم «موارد ابن حجر في الإصابة» ص٦١٩.

(٢) القاضي عياض «ترتيب المدارك» (٢: ٨٠).

واختلافهم فيها زيادةً ونقصًا» للإمام الناقد أبي الحسن الدارقطني، وما في كُتُب حافظ المغرب الإمام أبي عمر ابن عبد البرِّ: «التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد» و«الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار» و«التقصِّي لما في الموطَّأ من حديث النبي ﷺ»، وكذا كتاب «الإيماء إلى أطراف أحاديث كتاب الموطأ» لأبي العبّاس الدّاني.

بل إننا عثرنا على أحاديثَ أثبت روايةَ الشافعيِّ لها ابنُ عبد البرّ والدّاني دون سائر مدوِّني كتب الشافعي الأصيلة منها والوسيطة، فمن ذلك: الحديث رقم (١٢٤): «نَحنُ الآخِرُون السّابِقُون يومَ القِيامةِ، بَيْدَ أنَّهُم أُوتُوا الكِتابَ مِن قَبلِنا، وأُوتِيناه مِن بَعدِهِم..»، قال ابن عبد البرّ: «هذا في الموطَّأ عند ابن القاسم، ومعنٍ، وابن عُفير، والشّافعيّ؛ وليس هو في الموطَّأ عند ابنِ وهب، ولا أبي المُصعَب، ولا يحيى بن يحيى، ولا ابنِ بُكير؛ ورواه ابنُ وهب وغيره عن مالك في غير الموطَّأ»[(١)]، وقال الدّاني: «عند ابنِ القاسم، وابنِ عُفير، والشافعيّ، وغيرِهم؛ وقال فيه ابنُ عُفير وحدَه: نحن الآخِرون الأوَّلون السابقون»[(٢)].

ومنها: الحديث الوارد برقم (٨٤): «أنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ سُئِلَ عنِ الفَأْرةِ تَقَعُ في السَّمْنِ..»، قال ابن عبد البرّ في «التقصِّي»: «هذه أحسنُ الرِّوايات عن مالك في إسناد هذا الحديث، وكذلك رواه الشافعيُّ، وعبد الرحمن بنُ مَهدِيّ، وعبد اللَّه بن نافع، وابن أبي أويس، وابن أبي مريم، وزيد بن عبيدة، وأَشهَب بن عبد العزيز؛ ولغير هؤلاء فيه عن مالك اضطرابٌ، وأفسَدَ إسنادَه ابنُ بُكير، وأبو مُصعب»[(٣)].

هذا إضافة إلى ما قدَّمنا من أمثلة عن الإمام البيهقي في كتبه: «السُّنن الكبير»،

(١) ابن عبد البرّ «التقصِّي» (١: ٥٤٨) ح(٤١).

(٢) الداني «الإيماء» (٤: ٤٤٥) ح(٣٦).

(٣) ابن عبد البرّ «التقصِّي» (١: ١٤٨) ح(١٩٦)، ونحوه في «التمهيد» (٩: ٣٣) ح(٢٠).

و«السُّنن الصغير»، و«معرفة السُّنن والآثار»، و«الخلافيّات»، تكشفُ مدى حرصِه على مقارنة ما رواه الشافعي من أحاديث الموطأ بألفاظِ آخرين من الرواة كابن بُكَير وغيره.

كما أفادتنا هذه الكتب في ضبط ألفاظ الموطأ من خلال ما نقَلَت عن الإمام الشافعي في روايته لهذه الأخبار، فربَّما عالَجَت هذه المصادرُ الوسيطة بعضَ الإشكالات الواقعة في الروايات أو الطَّبَعات للمصادر الرئيسة.

الخطوة الخامسة

البحث في كتب التراجم والمناقب والحكايات

لا بُدَّ للباحث عن كتاب مفقود من النظر في ترجمات المؤلِّف، وخصوصًا ما أُفرِد منها بالتصنيف؛ لأن المُترجِم يَحرِص على إيراد فِقراتٍ من كلام المترجَم له أو أشعارِه أو مرويّاته، وإن كان يرويه عنه فغالبًا ما يُفاخِر بروايته له فيذكر نصوصًا مقتَبَسةً من الكتاب الأصل.

مثال ذلك: كتاب «العُقود الدُّرِّية»، لابن عبد الهادي (ت:٧٤٤هـ)، فقد ذَكَر فيه كلامًا كثيرًا عن الإمام ابن تيميّة، بل قد ذَكَر فُصولًا من كُتُبه[١].

وهذا ما فعله الإمام البيهقي في «مناقب الشافعي»، وكذا الحافظ أبو نُعيم أحمد بن عبد اللَّه الأصبهاني (ت:٤٣٠هـ)، لدى ترجمته للشافعي في كتابه العُجاب: «حلية الأولياء وطبقات الأصفياء»، حيث أسند إلى الشافعي جملةً من مرويّاته عن مالكٍ ممّا في المُوطَّأ وخارجَه فبلَغَت أربعةَ عشَرَ حديثًا، وتفرَّد منها عن المصادر الأصيلة بأربع روايات لم أجدها عند غيره[٢].

وممن عُني بذلك أيضًا: الحافظ ابن حجر العسقلاني في «توالي التأنيس لمعالي

(١) انظر الصفحات ٧٥ و١١١ من الكتاب.

(٢) وهي الأحاديث ذات الأرقام: (١٠) و(٢٣٧) و(٢٧٤) و(٥١٦).

ابن إدريس»، حيث جمع الأحاديثَ التي وقَعَت في مسند الإمام أحمد عن الشافعي عن مالك، وعِدَّتُها اثنا عشَرَ حديثًا[١]، وأضاف حديثًا ثالثَ عشَرَ تكلَّمتُ عنه عند تخريج الحديث رقم (٦٤٧).

الخطوة السادسة

البحث في كتب الشروح والحواشي

فحينما شرح الحافظ ابن حجر «صحيح البخاري» أفاد من معظم شُرّاح الصحيح، كابن بطال، وابن التِّين، والكِرماني، والخَطّابي، والداوودي، والصّاغاني، وابن رجب، والقُطب الحلبي، وابن الملقِّن، وغيرهم[٢]؛ وعند شرحه لـ«كتاب الإيمان» من الصحيح رجع إلى معظم الكتب التي صُنِّفت في الإيمان، كـ«الإيمان» لابن أبي عمر العَدَنيّ، وابن أبي شيبة، وأبي عُبَيد القاسم بن سلّام، والإمام أحمد، والمروزي، وابن منده، وغيرها من كتب السُّنّة[٣].

وكذا في «كتاب التفسير»، فإنَّه رجع إلى أغلب التفاسير المُسنَدة، كتفسير عبدِ بن حُمَيد، وابن المنذر النيسابوري، والطبري، وابن أبي حاتم، والبغوي، وابن مَردُوَيه، والفِريابيّ، وغيرها[٤]؛ وكذا الحال في كُتُب الزهد والفضائل وغيرها، نجده قد رجع إلى الأصول المُعتَمَدة.

وفيما يتعلَّق بكتابنا «موطأ الشافعيّ» فقد أفدتُّ من كتاب «الشافي في شرح

(١) وهي في كتابنا ذات الأرقام التالية: (٢٧٤) و(٦٥٩) و(٦٦٠) و(٦٦٢) و(٦٧٩) و(٦٨٥) و(٦٨٨) و(٦٩٢) و(٦٩٣م) و(٦٩٣م) و(٦٩٣م) و(٨١٦)؛ ومرجِعُها إلى ثمانية أحاديث، جزَّأها الشافعيُّ في مواضع عدّة، وهي في «مسند أحمد» بالأرقام التالية: (٥٨٦٢) و(٨٩٣٥) و(٨٩٣٦) و(٨٩٣٧) و(٨٩٣٨) و(١١٠٥٢) و(١٥٧٧٨) و(١٦٠٩٧).

(٢) انظر: مشهور سلمان ورائد صبري «معجم المصنفات الواردة في فتح الباري» ص٢٢٧.

(٣) انظر: «معجم المصنفات الواردة في فتح الباري» ص٨٨.

(٤) انظر: «معجم المصنفات الواردة في فتح الباري» ص١١٩.

مسند الشّافعيّ» لمجد الدين المبارك بن محمد ابن الأثير الجزريّ (ت:٦٠٦هـ)، فقد حَرَص على تتبُّعِ الرِّوايات وضبط ألفاظها ومقارنتِها بأحاديث الموطأ وغيره، إضافةً إلى تخريجها من كتب الشافعي في القديم والجديد وغيرها، ولم يزد في التخريج على الكتب السِّتة، وقد اقتفى أثرَ البيهقي واعتمد كتبَه بشكل كبير دون عزوٍ إليه، إلا أنه يظلُّ مرجعًا مُهِمًّا في توثيق مرويات الشافعيّ، إذ سعى لاستيعاب ما أَمكَنَه العثورُ عليه منها، إضافةً إلى العديد من الفوائد التي ضمَّنها كتابَه.

الخطوة السابعة

البحث في كتب التخريج والموسوعات العلمية

وهي من الخطوات المُهِمّة التي يجب تطبيقُها في التنقيب عن نصوص الكتب المفقودة، فإن الجامعَ للنصوص والشروح ـ وكذا المُخرِّج ـ يحاول أن يَستقصيَ الأخبارَ والطُّرُقَ، فيتوسَّع في المظانِّ، وغالبًا ما ينقل عن مصادرَ شتَّى، وربما كان فيها شيء من نصوص الكتاب المطلوب، فيأتي الباحثُ مُقمِّشًا لهذه المواضِع من عموم الكتاب.

فهذا «**المَطالبُ العالية بزوائد المسانيد الثمانية**» لابن حجر، حوى آلافَ الروايات من مسانيد: «مسدد بن مسرهد»، و«أبي بكر بن أبي شيبة»، و«أحمد بن منيع»، و«ابن أبي عمر العَدَنيّ»، و«عبد بن حُميد»، و«الحارث بن أبي أسامة»، و«إسحاق بن راهَوَيه».

ومثله كتاب «**إتحافُ الخِيَرة المَهَرة، بزوائد المسانيد العَشَرة**» لأحمد بن أبي بكر البُوصِيريّ (ت:٨٤٠هـ)، أحدُ الكتب الموسوعية الحافلة بنصوص غزيرةٍ من هذه المسانيد المذكورة.

والأمر عينُه نجدُه في موسوعاتِ كُتبِ عقيدة أهل السُّنّة والجماعة، فقد اقتبَسَت العديدَ من نصوصٍ عَقَديّة مفقودة، بل في بعض الأحيان نجد رسالةً أو جزءًا بتمامه في بعض هذه الكتب، فقد ضمَّن العلّامةُ ابنُ القيِّم في كتابه «اجتماع الجيوش

الإسلامية» رسالةَ إمام الشافعية في زمانه إسماعيلَ بنِ يحيى المُزَنيّ: «شرح السُّنّة» بألفاظها كاملةً[١]؛ ورسائلَ أخرى في الاعتقاد أوردها ابن القيِّم بحُرُوفها أيضًا.

وفي «**شرح أصول اعتقاد أهل السُّنّة والجماعة**» لأبي القاسم اللّالَكائيّ (ت:٤١٨هـ)، عِدّةُ أجزاءٍ في اعتقاد جماعةٍ من فُحُول أهل السنة والجماعة، منها: «اعتقاد سفيان الثوري»، و«اعتقاد عبد الرحمن الأوزاعي»، و«اعتقاد سفيان بن عُيَيْنة»، و«اعتقاد أحمد بن حنبل»، و«اعتقاد أبي ثور إبراهيم بن خالد الكلبي»، و«اعتقاد أبي عبد اللَّه محمد بن إسماعيل البخاري»، و«اعتقاد علي بن المديني».

وكذا الأمر بالنسبة إلى الموسوعات التاريخية، كـ«تاريخ الإسلام» للذهبي، فقد ذكر في مقدِّمته مصادرَه من كُتُب التاريخ والمغازي النادرة، ومنها: «المغازي» لابن عائذ الكاتب (ت:٢٣٣هـ)[٢]، و«تاريخ محمد بن المُثنَّى العَنَزيّ» (ت:٢٥٢هـ)، و«تاريخ المفضَّل بن غسان الغَلّابي» (ت:٢٤٦هـ)[٣] وغيرها[٤].

ومن أبرز الأمثلة ما أوردتُّه في مطلع هذا البحث عند الحديث عن «**مسند خليفة بن خيّاط**» للدكتور أكرم ضياء العمري الذي جمع ما توفَّر لديه من مرويّات هذا الكتاب المفقود، وطبَعَها تحت عنوان: «مسند خليفة بن خيّاط: أحاديثُ مجموعة»؛ وكذا كتاب سيف بن عمر التميمي: «الفتنة ووَقْعة الجمل» الذي استَقَى جامعُه الأستاذ أحمد راتب عرموش نصوصَه جملةً من «تاريخ الطبري».

---

(١) «اجتماع الجيوش الإسلامية» (٢: ١٦٦)، قال ابن القيم: «قول صاحبه إمام الشافعية في وقته أبي إبراهيم إسماعيل بن يحيى المُزَنيّ في رسالته في السُّنّة التي رواها أبو طاهر السِّلَفي عنه بإسناده، ونحن نَسُوقُها بلفظها كلها..».

(٢) وقال في ترجمة ابن عائذ من «سير أعلام النبلاء» (١١: ١٠٦): «جمع كتاب المغازي ـ سمعتُ مُعظَمَه ـ وكتابَ الفتوح والصوائف»، وقام الدكتور سليمان السويكت باستخراج نصوص «الصوائف» من كتابَيْ «تاريخ خليفة بن خياط» و«تاريخ مدينة دمشق» لابن عساكر، فبلغت (١٥٤) خبرًا.

(٣) وقد قام بالتقاط نصوصه من كتب الجرح والتعديل أبو الزهراء الغزّيّ تحت عنوان: «تاريخ إمام الجرح والتعديل يحيى بن معين: رواية وسؤالات الإمام المفضَّل بن غسان»، فبلغتْ (١٧٣) روايةً.

(٤) انظر: «تاريخ الإسلام» (١: ٦).

وقد أفدتُّ في هذا السِّياق من كُتُبِ التخريج ونحوِها من مصادر الرِّواية التي خرَّج أصحابُها بعضَ أحاديثَ من طريق الشافعي عن مالك، كصحيحي ابن خزيمة وابن حبّان، و«المستخرج على صحيح مسلم» لأبي عوانة، إضافةً إلى «الأوسط» لابنِ المنذر، و«شرح مشكل الآثار» للطحاويّ، وغيرها ممّا كان مظِنّةً لمرويّات الشافعيّ، تَمَّمتُ بها لوازمَ التخريج بعد عَزْوِها إلى المصنَّفات الأُمّ.

❁❁❁❁

وعقِبَ توجُّهي لجَمعِ شتاتِ أحاديث الموطأ من عموم تلكم المصادر المذكورة مُستهدِيًا بالخطوات المنهجيّة التي عرضتُها آنفًا، تكامَلَت لديَّ نسخةٌ مُقتَبَسة من الكتاب بلغ تَعدادُ نصوصِها (٨٥١) روايةً وخبرًا.

(١) فقمتُ بترتيب هذه النصوص وتبويبها على سَنن الموطَّأ ونسَقِه وموضوعاته، وأدرجتُ عناوينَ الكتب والأبواب والموضوعات، واقتبستُها من روايتي الليثي والزُّهري تسهيلًا للوقوف عليها والإفادةِ منها، وما كان من غير أحاديث الموطَّأ ضربتُ عنه صفحًا.

(٢) ربطتُ بين أحاديث الكتاب وبين روايات الموطَّأ الأخرى قدرَ الإمكان، وأضفتُ إليها «مسند الموطأ» لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد اللَّه بن محمد الغافِقيّ الجَوهري المصري (ت:٣٨١هـ)، ونحو ذلك ممّا يتمِّمُ بنيانَ الكتاب، ويزيدُه ضبطًا وتوثيقًا.

(٣) عقدتُّ مقارنةً بين ألفاظ الروايات الواردة في موارد الكتاب، وانتقيتُ أشملَها وأكثرَها مطابَقةً أو مقارَبةً لألفاظ الموطآت، معتمِدًا بالدرجة الأولى على روايتي الليثيِّ والزُّهريِّ لشهرتهما وشمولهما، ولم أُغفِل الروايات الأخرى فيما تميَّزَت به من زيادات وجوانبَ مُهِمّةٍ وإضافاتٍ جوهرية إن وُجِدت، ولكن دونما تلفيق بينها.

(٤) قدَّمتُ ألفاظَ رِوايـة الشافعيِّ الأخصَّ كـ«أخبرنا» على الأعـمِّ كالعنعنة و«أنبأنا» ونحوها حينَ الاختلاف؛ وما ساقه الشافعيُّ بلفظ مُحتمِلٍ كـ«روى مالك»

فأثبتُّه كما ورد تنبيهًا إلى صيغة الرواية، وحرصًا على استيعاب مرويّات الموطَّأ، وقد علمنا أنَّ الشافعي استظهر الموطَّأ جملةً على شيخه، وقد ترجَّح لديَّ إضافة تلك المرويَّات بمرجِّحات عِدّة[١].

(٥) استأنستُ في تحقيق النصِّ وترجيح الألفاظ بعدد من المصادر الوسيطة التي تضمَّنت أحاديث الموطَّأ من رواية الشافعي، ككتب البيهقي: «السُّنن الكبير»، و«السُّنن الصغير»، و«معرفة السُّنن والآثار»، و«الخلافيّات»، وكذلك «الأوسط» لابن المنذر، فربَّما عالَجَتْ تلك المصادرُ الوسيطة بعضَ الإشكالات الواقعة في الروايات أو الطَّبَعات للمصادر الرئيسة.

(٦) حرَصتُ على مقارنة النصوص ومقابلتها بما في «أحاديث الموطأ» للإمام الدارقطني، وما في كتُب الإمام ابن عبد البرِّ: «التمهيد» و«الاستذكار» و«التقصِّي»، وكذا كتاب «الإيماء» للداني، زيادةً في ضبط المرويّات وتحريرِها؛ ثم قمتُ بعرضها على ما أورده الإمام الدارقطني في جزئه اللطيف: «الأحاديث التي خولف فيها مالك».

(٧) ثمَّ أتبعتُ الكتاب بملحق ذكرتُ فيه الأحاديث المتنازَع في نِسبَتِها إلى الموطَّأ، وهي حديثانِ فقط: «إنَّما الأَعمالُ بالنِّيّاتِ»، و«لا يَبِيعُ حاضِرٌ لِبَادٍ».

(٨) رتَّبتُ مصادر التخريج على النحو التالي: قدَّمتُ كتب الحديث، وهي: «السُّنن المأثورة»، و«مسند الشافعيّ»، و«اختلاف الحديث»؛ ثمَّ كتب الفقه والأصول، وهي: «كتاب القديم»، و«سُنن حرملة»، و«الرِّسالة»، و«الأُمّ» بمشتَمَلاته، و«مختصر المُزنيّ»؛ ثمَّ أتبعتُها بمصادر الرواية من طريق الشافعي مرتَّبةً حسَبَ وَفَيَات أصحابها، على النحو التالي: «المستخرج على صحيح مسلم» لأبي عوانة، و«الأوسط» لابنِ المنذر، و«شرح مشكل الآثار» للطحاويّ، و«السُّنن الكبير» و«معرفة السُّنن»

(١) انظر الحديث رَقْم (١٠٠) من الكتاب مع التعليقات.

و«الخلافيات» و«المَدخَل إلى كتاب السُّنن» للبيهقيّ[١]، وغيرها؛ ثمَّ أعقبتُها بذكر من رواها عن مالك من أصحاب الموطَّآت؛ ثم بالنظر في إسناد الحديث والكشف عن عِلله وذكر شواهده وبيان درجته والحُكم عليه.

(٩) وحتى يُؤتيَ هذا الجمعُ والزَّرع كاملَ أُكُلِه، وشَّيتُ أحاديثَ الكتاب بأقوال الشافعي وتعليقاته التي أعقب بها تلك الروايات، للاطِّلاع على السِّياقات الأصلية التي أوردها الإمام الشافعي ضِمنَها، ونوعِ النظر والجدل الذي سطَّره حولها، ما يكشفُ طبيعةَ روايته لها، والغرضَ من إيرادها، ويتيح للباحثين تجويدَ النظر في مقالته ومذهبه، واستجلاءَ تقريراته واختياراته الفقهية والأصولية، واستيفاء أركانها من بطون تلك المصنَّفات.

وبعد هذه الرحلة العلمية مع هذا الكتاب أُسجل بعض الخلاصات في كلمات فأقول: إنَّ الذي يقرأ مرويّات الإمام الشافعي في «الأمّ» و«المسند» و«السُّنن» وغيرها، يجد أنه استوعب لُبابَ أحاديث «الموطأ» وآثارِه، ومثَّل حيِّزًا كبيرًا ومُهِمًّا في تراثه الحديثيّ والفقهيّ.

على أنَّ أحاديث «الموطأ» التي رواها الشافعيُّ في كتبه ليست كبقية روايات الموطأ المشتهِرةِ المتداوَلة، إذْ لم يعرِضها الشافعي سردًا لمصنَّف يرويه على سبيل التحديث والرواية المجرَّدة كما فعلوا، وإنما أدرج معظمَ هذه المرويّات في ثنايا كتبه كلًّا في سياقات موضوعية مختلفة؛ لذا نجده يقتصر في الرواية على الأصول والأُمَّهات من الأحاديث الواردة في الباب أو الكتاب، وربما اقتصد في الرواية نفسها فاكتفى بإيراد موطن الشاهد دون بقية الخبر[٢]؛ فـ«كان يستدل بالأحاديث في موضع

(١) وأكتفي بذكر مصدرين من كتب البيهقي تجنُّبًا للإطالة.

(٢) كما في حديث أبي أمامة بن سهل رَقْم (٢٦٢)، حيث كرَّره في «الأمّ» (١: ٣٠٩) مقتصِرًا فيه على موضع الشاهد: «أنَّ النبيَّ ﷺ صلَّى على قبر امرأة، وكبَّر أربعًا»، وحديث (٢٧٩): «لم يكُن أبو بَكرٍ يَأْخُذُ في مالٍ زَكاةً حتَّى يَحُولَ علَيه الحَوْلُ» أورده في «الأُمّ» (٢: ١٨) دون سبب وروده.

من كتابه، ثم يأتي ذلك المعنى أو غيرُه من المعاني يدلُّ هذا الحديث أو بعضُه عليها في موضوع آخر من كتابه أو في غيره من الكتب، فيعود يستدلُّ بذلك الحديث، فيتكرَّر ذِكرُه لتكرُّر ذكر ذلك المعنى، إمّا لاختلاف الموضع أو لاشتماله على معنًى آخر»[(١)]، فكأنَّه استخلص بعمله ذاك رُوحَ الموطَّأ وزُبدتَه ولُبابَه.

وكذلك أقوال الإمام مالك وآراؤه، لم يَحفِل بذكرها الشافعيُّ ولم يعتنِ بنقلها عقيبَ الأخبار، وإنما اقتصر على المرويّات مضيفًا إليها تعليقاتِه وتوجيهاته وما يوافق مذهبَه واختياره في المسألة؛ لذلك لم نجد منها في كُتُبه إلّا النَّزرَ اليسير؛ وهذه ظاهرة عامّة في روايات الموطَّأ، فإذا كان صاحبُ الرواية مالكيًّا فإننا نجدُه في روايته أكثرَ اعتناءً بأقوال مالك وفتاواه وكلِّ ما يَصدُر عنه من استنباطاتٍ واجتهادات، وهذا ما فعله يحيى الليثي في روايته، وكذلك أبو مصعبٍ الزُّهريُّ؛ لأنهما ملتزمان بمذهب مالك؛ وأمّا إذا كان صاحبُ الرواية مُحدِّثًا فإنه يكون أقلَّ عنايةً بأقوال مالك، ولا يتعرَّض لها إلا لِمامًا، وهذا ما عليه روايةُ سويد بن سعيد؛ وأما إذا كان صاحبُ الرواية فقيهًا على غيرِ مذهبِ مالك فإنه لا يُلقي لهذه الأقوال بالًا، وهذا ما فعَلَه محمَّدُ بن الحسن في روايته، حيث لم يُسجِّل شيئًا من ذلك في روايته بتاتًا، بل إنه إذا أورد حديثًا خلافَ مذهبه أتى بتعليقٍ يُعارِض فيه ذلك الحديث أو الأثر بحديثٍ أو أثر آخر أو اجتهادٍ في الموضوع؛ وإن كان مذهبُه موافقًا فإنه يصرِّح بذلك كأن يقول: «وبهذا نأخذ»، وقلَّما يُغفِلُ حديثًا من أحاديث الموطَّأ دون أن يُعلِّق عليه.

⊙ شُبهةٌ وجوابها:

ولقائلٍ أن يقول: أليسَ الأحوطُ تَسميتَه مثلًا: «أحاديث الموطأ التي رواها الشافعيُّ عن مالك»؛ لأننا لا نجزم أن هذه النصوص هي من روايته للموطأ؟

فأقول: إن القرائن التي أوردتُها أعلاه هي أدلّة جليّة على عدم صِحّة القول

(١) ابن الأثير «الشافي في شرح مسند الشافعي» (١: ٣٠).

بالتفريق بين تلك المرويّات، لا سيَّما وروايات الموطَّأ متوافرة بألفاظها وحروفها، وفروقها وزياداتها؛ ويظلُّ هذا الاعتراض في دائرة الاحتمال العقليّ الذي لا يدعمه دليلٌ ولا حُجّة، فلا يُلتفَتُ إليه.

ويمكِنُنا ـ في هذا السِّياق ـ اعتبارُ ما قام به الإمام محمد بن الحسن الشَّيبانيّ ـ في التصنيف الحديثي وروايات الموطَّأ ـ من اختياره لبعض مرويّات الإمام مالك في كتاب خاصّ، وعَرضِها على مذهب شيخه الإمام أبي حنيفة، مع تقريرٍ وترجيح، بل وزيادةٍ لأحاديثَ ليست من حديث مالكٍ خارجَ الموطأ فحَسْبُ، وإنما من طريقِ آخرين، كالإمام أبي حنيفة وغيره؛ من هذه البابةِ، إذ يكاد يُجمع المحدِّثون على أن كتاب «الموطأ برواية محمد بن الحسن الشيباني» ـ على اختلافهم في تسميته بـ«موطأ محمد» أو «موطأ مالك برواية محمد» ـ هو في الحقيقة «موطأ مالك»، رغم ما وشّاه به راويه من تقريرات ومناقشات ومرويّات[(١)].

فلَكَ أن تصنِّف كتابي تحت هذا النوع من التآليف، إذْ سلكتُ هديه واقتفيتُ أسلوبه في التعليق والتوضيح؛ مع كون كتابي ألصقَ بالموطأ من جهة التزام ما رواه مالك، وفي الموطأ حصرًا.

وكل هذه المباحثات والمقاربات مبسوطة في الدراسة التي قدَّمتُ بها للكتاب بفضل اللَّه تعالى[(٢)].

---

(١) ويراجع للتفصيل ما دوَّنه الدكتور محمد بن علوي المالكي في كتابه: «أنوار المسالك إلى روايات موطأ مالك» ص١٣٩.

(٢) ويظلُّ كُنودُ بعض طلاب الحديث وجمودُهم على بعض الدعاوى الشَّكلية ـ من عدم اتصال الرِّواية وتمحُّلِ إلزام ما لا يلزم من التفريق بين نوع المرويّات ـ بليّةَ الأُمّة في حاضرها ومستقبلها، ولو كان البيهقيُّ وجامعو مسند الشافعي ومسانيد أبي حنيفة من المعاصرين لَما تردَّد هؤلاء ولا تحرَّجوا في التشنيع عليهم وإنكار صنيعهم، بل ربما تعدَّوا ذلك إلى اتِّهامهم في أمانتهم ودِيانتهم؛ ولعلَّ من لطف الله البالغ أنَّ تلك الأدمغة المتصلِّبة لم يتخصَّص أصحابها بالفقه الإسلامي الذي تستدعي دراستُه قدرًا كبيرًا من المرونة والسَّعة الذهنية بحيث يترُك للعقل والاجتهاد قابليةً للفهم والاستنباط والقياس؛ إذًا لكانت بليةُ الأُمّة بهم أعظم وأطرمَ!

وختامًا:

أسألُ اللَّه العليَّ القدير أن يُلهِمَنا التوفيقَ والسَّداد، ويسلكَ بنا سبيلَ الهُدى والرشاد، ويجعلَ أعمالنا خالصةً لوجهه الكريم؛ وما توفيقي إلّا بالله، عليه توكلتُ وإليه أُنيب. وصلَّى اللَّه وسلَّم على نبيِّنا محمد وآله وصحبه أجمعين، وآخرُ دعوانا أن الحمد لله ربِّ العالمين.

أهمّ المصادر والمراجع

١- ابن الأثير، المبارك بن محمد الجزري (ت: ٦٠٦هـ). «الشافي في شرح مسند الشافعي»، تحقيق: أحمد بن سليمان وياسر بن إبراهيم. ط١ـ١٤٢٦هـ = ٢٠٠٥م. الرياض: مكتبة الرشد.

٢- البيهقي، أحمد بن الحسين (ت:٤٥٨هـ). «أحكام القرآن للشافعي»، تحقيق: محمد شريف سكر. ط١، ١٤١٠هـ = ١٩٩٠م. بيروت: دار إحياء العلوم.

٣- البيهقي. «السُّنن الكبير»، تحقيق: محمد عبد القادر عطا. ط٣، ١٤٢٤هـ = ٢٠٠٣م. بيروت: دار الكتب العلمية.

٤- البيهقي. «معرفة السنن والآثار»، تحقيق: عبد المعطي قلعجي. ط١، ١٤١٢هـ = ١٩٩١م. حلب: دار الوعي.

٥- البيهقي. «مناقب الشافعي»، تحقيق: السيد أحمد صقر. ط١، ١٣٩٠هـ = ١٩٧٠م. القاهرة: مكتبة دار التراث.

٦- حاجي خليفة، مصطفى بن عبد اللَّه كاتب جلبي (ت: ١٠٦٧هـ). «كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون». ط١، ١٩٤١م. بغداد: مكتبة المثنى.

٧- حجازي، محمد بسام. «موطأ الإمام مالك برواية الإمام الشافعيّ: جمعًا ودراسة». ط١، ١٤٤٠هـ = ٢٠١٩م. إسطنبول: دار اللباب.

٨- ابن حجر العسقلاني، أحمد بن عليّ (ت: ٨٥٢هـ). «الإصابة في تمييز الصحابة»، تحقيق: علي معوض، وعادل عبد الموجود. ط١، ١٤١٥هـ = ١٩٩٥م. بيروت: دار الكتب العلمية.

٩- ابن حجر. «توالي التأنيس بمعالي محمد بن إدريس»، تحقيق: عبد اللَّه محمد الكندري. ط١، ١٤٢٩هـ = ٢٠٠٨م. بيروت: دار ابن حزم.

١٠- ابن حجر. «فتح الباري شرح صحيح البخاري». ط١، ١٤١٨هـ = ١٩٩٧م. الرياض: دار السلام، دمشق: دار الفيحاء.

١١- ابن حجر. «المعجم المفهرس»، تحقيق: محمد شكور الميادينى. ط١، ١٤١٨هـ = ١٩٩٨م. بيروت: مؤسسة الرسالة.

١٢- حكمت بشير ياسين. «القواعد المنهجية في التنقيب عن المفقود من الكتب والأجزاء التراثية». ط١، ١٤١٢هـ = ١٩٩٣م. الرياض: مكتبة المؤيد.

١٣- ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد (ت: ٨٠٨هـ). «ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر»، تحقيق: خليل شحادة. ١٤٢١هـ = ٢٠٠٠م. بيروت: دار الفكر.

١٤- ابن خلدون. «رحلة ابن خلدون»، تحقيق: محمد بن تاويت الطَّنجي. ط١، ١٤٢٥هـ = ٢٠٠٤م. بيروت: دار الكتب العلمية.

١٥- الخليلي، أبو يعلى الخليل بن عبد اللَّه (ت: ٤٤٦هـ). «الإرشاد في معرفة علماء الحديث»، تحقيق: محمد سعيد إدريس. ط١، ١٤٠٩هـ. الرياض: مكتبة الرشد.

١٦- الدارقطني، علي بن عمر (ت: ٣٨٥هـ). «أحاديث الموطأ وذكر اتفاق الرواة عن مالك واختلافهم فيه زيادةً ونقصًا» قدم له وعلق عليه: محمد زاهد الكوثري. ط١، ١٤١٩هـ = ١٩٩٩م. القاهرة: المكتبة الأزهرية.

١٧- الداني، أحمد بن طاهر (ت: ٥٣٢هـ). «الإيماء إلى أطراف أحاديث كتاب الموطأ»، تحقيق: رضى بوشامة. ط١، ١٤٢٤هـ = ٢٠٠٣م. الرياض: مكتبة المعارف.

١٨- الذهبيّ، محمد بن أحمد بن عثمان (ت: ٧٤٨هـ). «سيَر أعلام النبلاء»، تحقيق: مجموعة محقِّقين بإشراف شعيب الأرناؤوط. ط٣، ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م. دمشق: مؤسسة الرسالة.

١٩- الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان (ت٧٤٨هـ). «تاريخ الإسلام ووفَيَات المشاهير والأعلام». تحقيق: د. بشار عواد معروف. ط١، ٢٠٠٣م. بيروت: دار الغرب الإسلامي.

٢٠- الرازي، عبد الرحمن ابن أبي حاتم (ت: ٣٢٧هـ). «آداب الشافعي ومناقبه». تحقيق: عبد الغني عبد الخالق. ط١، ١٤٢٤هـ = ٢٠٠٣م. بيروت: دار الكتب العلمية.

٢١- الرافعي، عبد الكريم بن محمد القزويني (ت: ٦٢٣هـ). «شرح مسند الشافعي»، تحقيق: وائل زهران. ط١، ١٤٢٨هـ = ٢٠٠٧م. قطر: وزارة الأوقاف.

٢٢- السخاوي. «الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر»، تحقيق: إبراهيم باجس عبد المجيد. ط١، ١٤١٩هـ = ١٩٩٩م. بيروت: دار ابن حزم.

٢٣- السخاوي، محمد بن عبد الرحمن (ت: ٩٠٢هـ). «الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر»، تحقيق: إبراهيم باجس عبد المجيد. ط١، ١٤١٩هـ = ١٩٩٩م. بيروت: دار ابن حزم.

٢٤- السَّطليّ، عبد الحفيظ. «ديوان أُميّة بن أبي الصَّلْت». ط١، ١٩٧٤م. دمشق: مكتبة أطلس.

٢٥- السيوطي، (ت: ٩١١هـ). «تزيين الممالك بمناقب الإمام مالك»، تحقيق: هشام حيجر الحسني. ط١، ١٤٣١هـ = ٢٠١٠م. الدار البيضاء: دار الرشاد الحديثة.

٢٦- الشافعي، محمد بن إدريس (ت: ٢٠٤هـ). «الأُمّ». ١٤١٠هـ = ١٩٩٠م. بيروت: دار المعرفة.

٢٧- الشافعي. «السُّنن المأثورة»، تحقيق: عبد المعطي قلعجي. ط١، ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م. بيروت: دار المعرفة.

٢٨- شاكر عبد المنعم. «ابن حجر العسقلاني مصنفاته ودراسة في منهجه وموارده في كتابه الإصابة». ط١، ١٤١٧هـ = ١٩٩٧م. بيروت: مؤسسة الرسالة.

٢٩- الشنقيطي، محمد حبيب اللَّه (ت:١٣٦٣هـ). «إضاءة الحالك من ألفاظ دليل السالك إلى موطَّأ مالك»، تحقيق: محمد صدّيق المنشاوي. ط١، ٢٠١٠م. القاهرة: دار الفضيلة.

٣٠- ابن طولون الصالحي، محمد بن علي (ت: ٩٥٣هـ). «الفهرست الأوسط من المرويات»، تحقيق: عبد اللَّه الشبراوي. ط١، ١٤٣٥هـ = ٢٠١٤م. دمشق: دار النوادر.

٣١- ابن عبد البرّ، يوسف بن عبد اللَّه النمَريّ القرطبي (ت: ٤٦٣هـ). «التقصِّي لما في الموطَّأ من حديث النبي ﷺ»، اعتنى به: فيصل العلي، والطاهر خذيري. ط١، ١٤٣٣هـ = ٢٠١٢م. الكويت: الوعي الإسلامي.

٣٢- ابن عبد البر، يوسف بن عبد اللَّه النمَريّ القرطبي (ت: ٤٦٣هـ). «الاستذكار»، تحقيق: سالم عطا، ومحمد علي معوض. ط١، ١٤٢١هـ = ٢٠٠٠م. بيروت: دار الكتب العلمية.

٣٣- ابن عبد البرّ، يوسف بن عبد اللَّه النمَريّ القرطبي (ت: ٤٦٣هـ). «الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء»، ط١، ١٣٥٠هـ. القاهرة: مكتبة القدسي.

٣٤- ابن عبد البرّ، يوسف بن عبد اللَّه النمَريّ القرطبي (ت: ٤٦٣هـ). «التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد»، تحقيق: مصطفى العلوي، ومحمد البكري. ١٣٨٧هـ = ١٩٦٧م. المغرب: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.

٣٥- عرموش، أحمد راتب. «الفتنة ووَقْعة الجمل: رواية سيف بن عمر الضَّبِّي الأسدي التميميّ». ط٥، ١٤٠٤هـ = ١٩٨٤م. عمّان: دار النفائس.

٣٦- العمري، أكرم ضياء. «مسند خليفة بن خياط: أحاديثُ مجموعة». ط١، ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م.

٣٧- ابن فرحون، إبراهيم بن علي (ت: ٧٩٩هـ). «الديباج المُذْهب في معرفة أعيان علماء المذهب»، تحقيق: محمد الأحمدي أبو النور. ط١، القاهرة: دار التراث.

٣٨- ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر (ت: ٧٥١هـ). «اجتماع الجيوش الإسلامية»، تحقيق: عواد

عبد اللَّه المعتق. ط١، ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م. الرياض: مطابع الفرزدق.

٣٩- مشهور سلمان ورائد صبري. «معجم المصنفات الواردة في فتح الباري». ط١، ١٤١٢هـ = ١٩٩١م. الرياض: دار الهجرة.

٤٠- النديم، محمد بن إسحاق (ت:٤٣٨هـ). «الفهرست» ط٢، ١٤١٧هـ = ١٩٩٧م. بيروت: دار المعرفة.

٤١- النووي، يحيى بن شرف الدين (ت: ٦٧٦هـ). «المجموع شرح المهذب». بيروت: دار الفكر.

٤٢- اليحصبي، القاضي عياض بن موسى (ت: ٥٤٤هـ). «ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك»، تحقيق: محمد بن تاويت الطنجي. ط٢، ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م. المملكة المغربية: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.

وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ
وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟

الحشر : ٧

وقف السنة والتراث النبوي

المقر الرئيس: السعودية: جدة - جامعة الملك عبد العزيز
مبنى رقم ٣٨٣١ ، ص ب ٢٣٤٢١ - الرمز البريدي ٣٧٩٩.
الفرع: الرياض - حي الروابي - شارع الأمير سعد بن عبد الرحمن.

+966544179454
c4sunan@gmail.com
c4sunah
@c4sunnah

www.alsunan.com

ترسل المراسلات للمجلة على البريد الالكتروني
waqf.journal@gmail.com